الأمم المتحدة

A/78/PV.16

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

الجلسة العامة **16**

الخميس، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

البند 138 من جدول الأعمال (*تابع*)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/78/383)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لقد أوضحت الوفود مواقفها في اللجنة فيما يتعلق بتوصية اللجنة الخامسة، وهذه المواقف مبينة في المحاضر الرسمية ذات الصلة. وعليه، فإذا لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة 66 من النظام الداخلي، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تُقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الخامسة المعروض على الجمعية اليوم؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): ستقتصر البيانات إذن على تعليلات المواقف.

أود تذكير الأعضاء بأنه وفقاً للمقرر 401/34 ينبغي للوفد ما أمكنه تعليل تصويته مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفاً عن تصويته في اللجنة، وبأن مدة تعليلات التصويت تقتصر على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

قبل أن نبدأ البت في التوصية الواردة في تقرير اللجنة الخامسة، أود إبلاغ الممثلين بأننا سنشرع في البت بنفس الطريقة المتّبعة في اللجنة الخامسة، ما لم نُخطَر بخلاف ذلك مسبقاً.

معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في تقريرها.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد ألياكين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لا يعترض الاتحاد الروسي على استعادة التصويت لصالح جزر القمر والصومال وسان تومي وبرينسيبي.

وفي الوقت نفسه، تود روسيا النأي بنفسها عن الفقرات 108 و 113 و 122 من تقرير لجنة الاشتراكات (A/78/11)، التي ذُكرت فيها الحرب في أوكرانيا بوصفها عاملاً أثر في قدرة البلدان المتأخرة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

حالياً على الدفع. فالصعوبات الاقتصادية التي أدت إلى تراكم تلك المتأخرات صعوبات مطردة في طبيعتها وقد ظهرت قبل وقت طويل من بدء العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار المعنون "جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة: الطلبات المقدمة في إطار المادة 19 من الميثاق"، الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة 7 من تقريرها.

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتُمد مشروع القرار (القرار 78/2).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 138 من جدول الأعمال.

البنود 13 و 122 و 123 من جدول الأعمال (*تابع*)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مذكرة من الأمين العام (A/78/258)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أُبلِغتُ بأنه لم تطلب أي دولة عضو أخذ الكلمة في إطار هذا البند.

بذلك تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البنود 13 و 122 و 123 من جدول الأعمال.

البند 117 من جدول الأعمال (*تابع*)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

جلسة محددة تركز على التنمية (القرار 60/265)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أُبلِغتُ بأنه لم تطلب أي دولة عضو أخذ الكلمة في إطار هذا البند. بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 117 من جدول الأعمال.

البند 125 من جدول الأعمال

الصحة العالمية والسياسة الخارجية

مشاريع القرارات (A/78/L.2 و A/78/L.3 و A/78/L.4)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل الشروع في البت في مشاريع القرارات، أود تذكير الأعضاء بأن الجمعية ستعقد مناقشة بشأن هذا البند في 29 تشرين الثاني/نوفمبر.

كما أشرت في رسالتي المؤرخة 26 أيلول/سبتمبر 2023، ووفقاً للفقرة 4 من القرار 75/315 والفقرة 5 من القرارين 77/274 و 77/275، قدمتُ الإعلانات السياسية التي أقرتها الاجتماعات الرفيعة المستوى والمرفقة بمشاريع القرارات الحالية، لكي تعتمدها الجمعية العامة في جلسة هذا الصباح.

نشرع الآن في النظر في مشاريع القرارات A/78/L.2 و A/78/L.3 و A/78/L.4. يرجى من الوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات تعليلاً لموقفها قبل اعتماد أي من مشاريع القرارات هذه أو جميعها، أن تفعل ذلك الآن في مداخلة واحدة.

وقبل إتاحة المجال لكلمات تعليل المواقف قبل الاعتماد، أود تذكير الوفود بأن مدة بيانات تعليل المواقف تقتصر على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد بيريز آيستاران (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): تتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن تتكلم بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، التي

يؤيد أعضاؤها البيان الذي سيدلي به بعد قليل ممثل كوبا بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين.

سنفشل اليوم مجدداً. وسننتهك مجدداً عن علم وطيب خاطر تعهدنا بألا نترك أحداً خلف الركب. ولن نعتمد وثيقة واحدة ولا وثيقتين، بل ثلاث وثائق تتجاهل عمداً الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على أكثر من ثلث البشرية. كما قلنا في قاعة الجمعية العامة هذه قبل أسبوع تقريباً (انظر A/78/PV.13)، فإن هذا أحد الأسباب التي تجعل شعوبنا تشعر بالإحباط تجاه الأمم المتحدة، على الرغم من قوتها وسلطتها، وتجعلها لا تفهم سبب عدم تأثير قراراتنا في حياتها اليومية أو تترك فيها أثراً حقيقياً.

في ظل هذه الظروف وبهذا النهج الكارثي، وسعياً منا إلى مواصلة العمل كالمعتاد، كيف لنا أن نأمل في نتائج مختلفة وذات مغزى حقيقي؟ إذا واصلنا السير على نفس الطريق، وتركنا نفس العقلية المتعالية تسيطر في هذه المحافل، فلنقل بوضوح إننا محكوم علينا بالاستمرار في الفشل.

لم يعد من الممكن تجاهل مسألة التدابير القسرية الانفرادية أو غض النظر عنها، خاصة في ظل الحالة الراهنة التي نرى فيها منحىً متزايداً للجوء إلى اعتماد ما يسمى بالجزاءات وتنفيذها، بل وحتى توسيع نطاقها، بصورة مستمرة وممنهجة وحثيثة وغير مسبوقة ومتزايدة. وهذا لا يؤثر على الدول المستهدفة فحسب، بل أيضاً على الاقتصاد العالمي، فضلاً عن سلاسل التوريد والأمن الغذائي وأمن الطاقة، من بين مجالات أخرى. نتيجة لذلك، تفاقم التدابير القسرية الانفرادية عمداً الأزمة العالمية المتعددة الأبعاد التي تواجه البشرية اليوم.

إننا نتساءل ما إذا كانت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي انتهت رسمياً قبل أقل من خمسة أشهر، قد علمتنا أي شيء. ألم نتعلم بطريقة شاقة، بعد أن فقدنا أكثر من 7 ملايين إنسان، أن قوتنا هي بمقدار قوة أضعف حلقة فينا؟ ألم نفهم أننا نعيش في عالم مترابط تترتب على الوقائع والتحديات التي تواجهها أي دولة فيه تداعيات على الجانب الآخر من العالم؟

لذلك يفزعنا أن تُغفل الوثائق الثلاث التي سنعتمدها هذا الصباح مسألة بالغة الأهمية مثل مسألة التدابير القسرية الانفرادية التي تبين من خلال الحقائق، بل ومما أثبته خبراء الأمم المتحدة المستقلون، أنها ذات آثار سلبية حتى على الحق في الصحة. يبدو أننا لم نتعلم شيئاً من المأساة التي مررنا بها من فورنا خلال هذه الجائحة الأخيرة. فالبلدان التي خضعت لتلك التدابير غير القانونية والقاسية وغير الإنسانية لم تستطع الحصول بفعالية وفي الوقت المناسب على اللقاحات والأدوية والمعدات والإمدادات الطبية، من بين سلع وخدمات أساسية أخرى، لا لمكافحة جائحة فيروس كورونا فحسب، بل لأمراض أخرى كالسلّ مثلاً.

علينا القول إنه يبدو أن الجمعية العامة قد أضاعت بوصلتها الأخلاقية ولا يبدو أنها تنسجم مع آمال ملايين البشر في جميع أنحاء العالم، ولا حتى مع تطلعات الشعوب التي تدعي الأمم المتحدة أنها تصونها. لذا فإن مما يزيد في خيبة الأمل أننا نرى مدى قصر ذاكرة الجمعية العامة حين يتعلق الأمر بما يهدد الحق في الحياة نفسها لملايين البشر في أكثر من 30 بلداً حول العالم.

شددت وفودنا فرادى وكمجموعة منذ بداية هذه العملية في حزيران/يونيه على الأهمية الحاسمة التي تعلقها على إدراج مسألة التدابير القسرية الانفرادية في مشاريع الإعلانات السياسية التي ستعتمد رسمياً هذا الصباح. ونقول إنها مسألة ذات أهمية حاسمة لأن العديد من الدول الأعضاء في مجموعة أصدقائنا تخضع للتطبيق غير القانوني لهذه التدابير وتعرف بصورة مباشرة أثرها السلبي والعشوائي على شعوبها.

لقد عقدنا العزم، كما نفعل دوماً، على المشاركة مشاركة نشطة وبنّاءة خلال المفاوضات، والالتزام بالتوصل إلى حلول توفيقية تتيح لنا في نهاية المطاف التوصل إلى نتيجة بتوافق الآراء. وشاركنا دوماً بحسن نية وكنا، كالعادة، على قدر كبير من المرونة. بيد أننا لم نجد قط نفس الروح والحرص على الوصول إلى حلول توفيقية ممن هم على الجانب الآخر من الطاولة – بل وجدنا عكس ذلك تماماً. فقد كانت

هناك محاولة منذ البداية لفرض نوع من حق النقض على أي مناقشة مهما كانت بشأن إدراج مسألة التدابير القسرية الانفرادية في مشاريع النصوص التي ننظر فيها اليوم.

وعلينا التشديد تشديداً قاطعاً على أن المفاوضات الحكومية الدولية في إطار الأمم المتحدة لا تجري بهذه الطريقة. ويؤسفنا، من ناحية، فشل الميسرين المشاركين في إحباط هذا النهج خلال المفاوضات، ومن ناحية أخرى، أن مكتب الرئيس السابق للجمعية العامة حاول حتى أن يفرض توافقاً غير موجود حول تلك الوثائق.

اقترحنا طوال قرابة أربعة أشهر من المفاوضات المكثفة خياراتٍ وبدائل وصياغات مبتكرة عديدة، بصرف النظر حتى عن اللغة التوافقية نفسها المتفق عليها سابقاً في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بشأن هذه المسألة، والتي كان ينبغي أن تكون أسهل ما يمكن إدراجه في مسودة النص. مع ذلك، باستثناء العملية المتعلقة بالتغطية الصحية الشاملة، لم تكن هناك حتى محاولة واحدة لإدراج مسألة التدابير القسرية الانفرادية في مشروع النص.

على الرغم من ذلك، ونظراً لمرونتنا ورغبتنا في ضمان نجاح الاجتماعات المهمة الرفيعة المستوى المنعقدة في الشهر الماضي، طرحنا حينها إمكانية العمل على حزمة سياسية يمكن أن تكون أساساً للوصول إلى تسويات تقودنا في نهاية المطاف إلى اعتماد جميع تلك الوثائق بتوافق الآراء. لكن يؤسفنا عدم أخذ ذلك الخيار بجدية أيضاً، وهذا أدى إلى تجاهل شواغل عدد كبير من الوفود، ومنها مرة أخرى وفود مجموعة أصدقائنا.

أخيراً، نختتم بالنقاط التالية:

أولاً، نأسف لعدم قدرتنا على التوصل إلى توافق في الآراء حول أي من الإعلانات السياسية التي سنبت فيها قريباً على الرغم من الجهود العديدة التي بذلناها لتحقيق تلك الغاية. وغني عن القول إن مشاريع النصوص التي ستُعتَمد لا تزال ناقصة لافتقارها إلى الدعوة العاجلة إلى إلغاء التدابير القسرية الانفرادية، وهي عنصر حاسم في إعمال الحق في الصحة.

ثانياً، نود معالجة أوجه القصور في تلك العمليات الثلاث معالجة سريعة، سواء من حيث الجوهر أو الإجراءات، وضمان قدر أكبر من الشفافية ومنع الاستثناءات غير المسوّغة، لا سيما لأصحاب المصلحة الرئيسيين، كأولئك الذين ربما قد كسروا إجراء الموافقة الصامتة بشأن مشاريع الوثائق قيد التفاوض. ونشدد على أن فرض البرامج السياسية أو توافق الآراء لا يمكن أن يكون هو القاعدة، ولا أن يصبح توجهاً جديداً، بل ولا أن يعده هذا الجهاز ممارسة مقبولة.

ثالثاً، نؤكد من جديد دعمنا الراسخ وتضامننا الثابت مع الأمم والشعوب التي تخضع لتدابير قسرية انفرادية، ونكرر دعوتنا القوية إلى رفعها الكامل فوراً وبغير شروط.

رابعاً، في امتثال صارم منا لميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي لهذه الهيئة، نحتفظ بالحق في اتخاذ الإجراءات التي نراها مناسبة لمنع تكرار هذه الحالة في الجمعية العامة.

السيد غونزاليس بهماراس (كوبا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين تعليلاً للموقف من اعتماد مشروع القرار A/78/L.4.

طوال عملية التفاوض على مشروع النص هذا، انخرطت المجموعة بروح بنّاءة وأبدت مرونة كبيرة واستعداداً للتوصل إلى تسوية. ويؤسفنا أن المجموعة، على الرغم من إيضاح شواغلها وأولوياتها المشروعة، قد وُضعت في حال مؤسفة اضطرت فيها إلى كسر إجراء الموافقة الصامتة مرتين. وتشير المجموعة في هذا الصدد إلى رسالتها الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة المؤرخة 1 أيلول/سبتمبر 2023.

تشير المجموعة إلى أن معظم المسائل التي خالفت بشأنها إجراء الموافقة الصامتة الثاني لا تزال دون حل. ولم تكن هناك أي محاولة لإيجاد حل توفيقي، خاصة فيما يتعلق بأكثر شواغل المجموعة جوهرية، وتم الدفع بالعناصر المعترض عليها في حين أن انعدام التوافق العام في الآراء كان واضحاً وضوح الشمس.

تشكل مجموعة الـ 77 والصين أغلبية بأكثر من ثلثي أعضاء الأمم المتحدة – 69 في المئة منها على وجه الدقة. وينبغي عدم إهمال

تطلعات البلدان النامية وأولوياتها وشواغلها المشروعة إهمالاً سافراً كما حدث بطرح مشروع النص نفسه الذي كسرت مجموعتنا إجراء الموافقة الصامتة بشأنه نتيجة لعملية تفاوض كانت معيبة للأسف. إن أسلوب فرض قبول الأمر كما هو أو رفضه لا يعبر عن روح تعددية الأطراف والتعاون التي ينبغي أن تسود في الأمم المتحدة، هذا إن أردنا حقاً ألا نترك أحداً خلف الركب.

كما أن من غير المقبول ومما يعد تمييزياً أن الميسرين المشاركين قرروا إضعاف الصياغة المتفق عليها في الإعلان السياسي السابق حول مرض السلّ في محاولة لإرضاء وفد واحد، ولكنهم في الوقت ذاته اتخذوا قراراً متعمداً بتجاهل شواغل أكبر مجموعة في الأمم المتحدة ومقترحاتها، ومعظمها يستند إلى صيغة متفق عليها. هذه الطريقة في العمل غير مقبولة وينبغي ألا تصبح أساساً لأي سابقة أو ممارسة في العمليات المقبلة.

في هذا الصدد، تود المجموعة تسجيل اعتراضها على أوجه القصور في عملية التفاوض ونتائج الإعلان السياسي لعام 2023 بشأن مكافحة السل. فلم تجر هذه العملية بطريقة متوازنة ونزيهة، ولم تؤخذ وفود البلدان النامية في الحسبان على قدم المساواة مع غيرها.

أما فيما يتعلق بالمضمون، فتود المجموعة أن تشير إلى أوجه القصور التالية في الإعلان السياسي الذي سيُعتمد. أولاً، ليست هناك إشارة إلى التدابير القسرية الانفرادية وضرورة عدم تطبيقها ضد البلدان النامية، على الرغم من أنها صيغة متفق عليها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ثانياً، ليست هناك إشارة إلى حاجة البلدان النامية إلى الحصول على الموارد والتدابير اللازمة للتصدي لمرض السل من دون عوائق. ثالثاً، إن الصياغة المتعلقة بتقديم الدعم المالي الكافي للبلدان النامية صياغة ضعيفة بعض الشيء وبالغة التحفظ، وليس في مشروع النص ما يتعلق بالديون. رابعاً، إن الصياغة المتعلقة بجوانب حقوق الملكية الفكرية التجارية أضعف من الصياغة الواردة في الإعلان السياسي السابق. خامساً، إن اللغة المتعلقة بنقل التكنولوجيا غير كافية ومفرطة التحفظ.

لقد جاءت المجموعة إلى هذه العملية بحسن نية، معتقدة أن شركاءنا كانوا مهتمين بوثيقة ختامية تمثل مصالح الجميع وتطلعاتهم. وأثبتت أفعالهم خلال عملية التفاوض أن عدم ترك أحد خلف الركب ليس إلا مجرد شعار بالنسبة للبعض، إذ إنهم حاولوا حتى حذف الإشارات إلى الحالة الخاصة للبلدان النامية، والأثر غير المتكافئ للسل الذي يواجهه الكثيرون في مجموعتنا، وقدرتهم غير المتكافئة على التصدي لذلك المرض. وعلى الرغم من ذلك، تكرر مجموعتنا التزامها بمكافحة السل كجزء من الجهود الشاملة الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030.

بالإضافة إلى ما سبق وأن قيل بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين بخصوص الوثيقة A/78/L.4، أضيف ما يلي بصفتنا الوطنية، مع تأكيدنا على البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا.

إن بلدي ملتزم التزاماً كاملاً بجهود المنظمة لإعمال الحق في الصحة لجميع البشر. وإسهام كوبا في هذا الصدد إسهام تعترف به البلدان النامية والمحافل التي تتناول هذا الموضوع. وبهذه الروح، شارك وفد بلدي بصفته الوطنية مشاركة بنّاءة ومرنة جداً في عمليات التفاوض الثلاث التي ستعتمد نتائجها اليوم (مشاريع القرارات A/78/L.2 و A/78/L.3 و A/78/L.4).

ويود وفد بلدي أن يسجل عدم رضاه عن نتائج الإعلانات السياسية الثلاثة والطريقة التي تطورت بها تلك العمليات لتصل إلى نتائجها النهائية. وما حدث حول تلك العمليات الثلاثة في الأسابيع الأخيرة أمر يبعث على القلق. كان ينبغي استخدام مشاريع النصوص هذه فرصةً لتوحيد جهود المجتمع الدولي في تحقيق نتائج أفضل فيما يتعلق بحق الجميع في الوصول إلى الخدمات الصحية. لكنها كشفت عن التفاوتات في النظام الدولي الحالي.

لقد كان واضحاً عدم وجود التزام سياسي من جانب بعض البلدان المتقدمة لمعالجة القضايا الأساسية لبلدان الجنوب، مثل الحصول على الموارد والمعارف والتكنولوجيات أو فرض تدابير قسرية انفرادية، وهو انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ويؤثر تأثيراً مباشراً على صحة السكان ويعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إن من غير المقبول ألا يتضمن أي من مشاريع النصوص هذه حتى الحد الأدنى من الإشارة إلى التدابير القسرية الانفرادية، وهي مسألة ذات طبيعة وجودية للعديد من البلدان النامية، على الرغم من أن الصياغة التي اقتُرحت مراراً وتكراراً كانت أضعف حتى من توافق الآراء في خطة عام 2030.

فكيف لنا أن نصدّق صحّة القول بأنه لا ينبغي لأحد أن يتخلف عن الركب إذا تم تجاهل المطلب الأساسي للعديد من البلدان، التي تمثّل أصوات ملايين المتضررين من تلك التدابير في حياتهم اليومية، تجاهلاً تاماً؟ وكيف لنا أن نثق بوجود إرادة حقيقية للمضي معاً قدماً في موضوع الصحة إذا كانت هناك جهود كبيرة تُبذل لمراعاة مصالح البلدان الغنية، في حين يتم الاستخفاف بالشواغل المشروعة للبلدان النامية، بل وحتى مجموعة الـ 77 والصين ككل، وإسكاتها؟

كما كان واضحاً الافتقار إلى الشفافية والتوازن والحياد والإنصاف في الطريقة التي تطورت بها بعض تلك العمليات، وكذلك الافتقار إلى النشاط من جانب مكتب رئيس الجمعية العامة. كل شيء كان حاضراً – بدءاً من الميسرين الذين استغلوا منصبهم لصالح أجنداتهم الخاصة ورفضوا إدراج مطالب البلدان النامية، إلى محاولات إرضاء بلدان بعينها – ليضعف اللغة المتفق عليها التي تهم بلدان الجنوب.

يستحق ميسرا عملية التغطية الصحية الشاملة تنويهاً وتقديراً خاصين، فقد بذلا جهوداً هائلة لتضمين صيغة ذات أهمية خاصة للعالم النامي والحفاظ عليها حتى النهاية.

ونحن نفهم أن الميسرين الذين يعينهما مكتب رئيس الجمعية العامة يعملون تحت سلطة الجمعية العامة وهم مسؤولون أمامها. وعلى أي حال، فإن المكتب مسؤول عن مشاريع النصوص المقدمة إلى الجمعية العامة للنظر فيها بعد عمليات التيسير هذه، وله السلطة الكاملة لإيجاد حلول سياسية أو حلول توفيقية في غياب توافق الآراء.

يود وفد بلدي التذكير بأنه أعرب للمكتب استعداده لمواصلة المفاوضات بصفته الوطنية وبالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين من أجل التوصل إلى حل سياسي للحالة الناتجة بسبب جميع مشاريع النصوص تلك. ولقد عقدنا اجتماعات مع المكتب السابق والحالي وأوضحنا شواغلنا وأولوياتنا، واقترحنا إمكانية استكشاف صفقة توفيقية. لكن بات واضحاً أن بعض البلدان، في الأمم المتحدة بشكلها الحالي، تلقى آذاناً صاغية وتُسترضى أكثر من غيرها حين يتعلق الأمر بأولوياتها، وهذا أمر غير مقبول.

ومن غير المقبول أيضاً فرض توافق في الآراء لم يتحقق أصلاً، وقصر المفاوضات على المسائل التي تهم البلدان المتقدمة وأن تتمتع هذه البلدان بسلطة النقض على المسائل التي لم تتناولها المفاوضات. ينبغي ألا تكون هناك معاملة انتقائية وتمييزية في منظمة تأسست على المساواة في السيادة.

كما يذكر وفد بلدي بأن 11 من الدول الأعضاء بعثت برسالة إلى رئيس الجمعية العامة في 17 أيلول/سبتمبر أوجزت فيها الشواغل المتعلقة بتلك العمليات وطلبت تعميمها بوصفها وثيقة رسمية في إطار البندين 19 و 127 من جدول الأعمال، ويقلقنا أن تلك الرسالة لم تعمم حتى بعد مرور 18 يوماً.

ختاماً، يشير وفد بلدي إلى عدم تأييده طريقة سير مشاريع النصوص هذه، ولا يعدها سابقة ولا أساساً لأي ممارسات مستقبلية.

السيد مانيانغا (زمبابوي) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به من فوره كل من ممثل كوبا بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين، وممثل فنزويلا بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة. وأود أن أُدلي ببعض الملاحظات الأخرى بصفتي الوطنية.

في ذلك الصدد، أود البدء بالإعراب عن تقدير وفد بلدي للميسرين المشاركين للإعلانات السياسية الثلاثة المتعلقة بالصحة (مشاريع القرارات A/78/L.2 و A/78/L.3 و A/78/L.4)، التي ستعتمدها الجمعية العامة اليوم، على قيادتهم للعمليات التي تُوجت باعتماد الإعلانات السياسية للاجتماعات الثلاثة الرفيعة المستوى المتعلقة بالصحة. إن المواضيع التي يُنظر فيها وهي: الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها، والرعاية الصحية الشاملة، ومكافحة السل، هي مواضيع بالغة الأهمية وتأتي في وقتها المناسب.

وإذ ينضم وفد بلدي إلى توافق الآراء بشأن اعتماد مشاريع القرارات الهامة هذه التي تعبر عن التزام المجتمع الدولي وتفانيه في التصدي للمخاطر الصحية العالمية المتزايدة باطّراد، فإنه يود الإعراب عن قلقه البالغ إزاء استبعاد البيانات السياسية الثلاثة للصياغة التي تعترف وتقرّ بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بالحق في الصحة الجيدة، وعلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بطبيعة الحال. وقد حظيت هذه الصياغة بالتأييد الساحق للدول الأعضاء من مختلف المناطق، وهي صياغة متفق عليها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. هناك عواقب وخيمة لهذا الإغفال نظراً لأن التدابير القسرية الانفرادية تؤثر على نسبة كبيرة من سكان العالم، وتقوض التزامنا المشترك بعدم ترك أحد خلف الركب. وتعوق المصاعب الاقتصادية الناجمة عن التدابير القسرية الانفرادية قدرة الحكومات على حشد ما يكفي من الموارد لتوفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية، مما يحرم السكان الضعفاء من الرعاية الطبية الحيوية، كالحصول على اللقاحات والأدوية والمعدات الطبية. وتقوض التدابير القسرية الانفرادية وتحد من قدرة البلدان المعنية على التأهب للجوائح والوقاية منها والتصدي لها كما يجب، وعلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة، وعلى هزيمة مرض السل بطبيعة الحال.

إن للتدابير القسرية الانفرادية أثراً على حقوق ثلث سكان العالم وحياتهم، ومعظمهم من المدنيين الأبرياء في بلدان تنوء بتدابير شنيعة وغير قانونية ولا مسوّغة. ومصداقاً لهذا الواقع، عيّنت الجمعية العامة مقررة خاصة معنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان. في ذلك الصدد، وخلافاً لادعاءات من يلجأ إلى التدابير القسرية الانفرادية، تعترف الأمم المتحدة بأن هذه التدابير ذات أثر فعلي على حقوق الإنسان للشعوب الضحية. وسيظل المبدأ القاضي بألا يُترك أحد خلف الركب مجرد شعار إذا تركنا مسألة الآثار السلبية المتعددة الأوجه للتدابير القسرية الانفرادية على هامش أعمالنا.

إن الإعلانات السياسية هي فرصة لمعالجة كافة القضايا الرئيسية التي تعوق الجهود العالمية في تحقيق التغطية الصحية الشاملة، ومكافحة السل، والوقاية من الجوائح المستقبلية والتأهب والتصدي لها. وكانت الاجتماعات الرفيعة المستوى ذات الصلة فرصة لاستعراض ما تم إحرازه من تقدم بشأن الالتزامات التي تم التعهد بها في الإعلان السياسي لعام 2019 بشأن التغطية الصحية الشاملة وفي مكافحة السل، بهدف معالجة الثغرات واتخاذ إجراءات تصحيحية لاستعادة التقدم في هذا الصدد. وتشكل التدابير القسرية الانفرادية عائقاً مقصوداً أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لأنها تهدف إلى شل الحكومات المستهدفة.

إن التزام الأمم المتحدة بعدم ترك أحد خلف الركب هو أحد المبادئ الأساسية لجهودنا الجماعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أدت التدابير القسرية الانفرادية إلى تعميق الفوارق ومفاقمة الفجوات الصحية، مما يتعارض تعارضاً مباشراً مع ذلك الالتزام. وفي عالم مترابط، يجب الاعتراف بأهمية الأمن الصحي العالمي، لأن الجوائح لا تعرف الحدود. إن استبعاد ملايين السكان الخاضعين للجزاءات يقوض قدرتنا الجماعية على التصدي الفعال للجوائح والأزمات الصحية الأخرى. ويكفي أن نتذكر ألا أحد آمن حتى يصبح الجميع آمنين.

إن الصحة حق أساسي من حقوق الإنسان، كما أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لذلك يُعدّ فرض تدابير قسرية انفرادية انتهاكاً خطيراً لتلك الحقوق. في ذلك الصدد، نكرر دعوتنا إلى الإزالة غير المشروطة لجميع التدابير القسرية الانفرادية غير القانونية، لا سيما في سياق حالات الطوارئ الصحية العالمية، لنضمن ألا تبقى أي دولة أو مواطنوها من دون الموارد اللازمة للاستجابة الفعالة للأزمات الصحية.

ختاماً، نؤكد مجدداً التزامنا بمبادئ التضامن والتعاون وحماية حقوق الإنسان. وكلنا أمل ألا يضيّع المجتمع الدولي فرصة أخرى ليستوعب الجميع. ولكيلا نترك أحداً بالفعل خلف الركب، علينا معالجة تأثير التدابير القسرية الانفرادية على الصحة العالمية واتخاذ إجراءات حاسمة للتخفيف من معاناة المتضررين.

السيدة إرشادي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلمت بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة

والبيان الذي أدلى به ممثل كوبا بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين. ونود تقديم بياننا بصفتنا الوطنية تعليلاً للموقف بشأن مشاريع القرارات A/78/L.2 و A/78/L.3 و A/78/L.4، والإعلانات السياسية الثلاثة المتعلقة بالصحة المرفقة بها، في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

إن الأمم المتحدة، وفقاً لميثاقها، تقوم على أساس المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء فيها. وآراء الدول الأعضاء وأولوياتها مهمة وينبغي احترامها بالغ الاحترام. ولكننا شهدنا خلال التفاوض على الإعلانات السياسية والعمليات اللاحقة تجاهلاً متكرراً لهذا المبدأ الأساسي بحد ذاته. وقد روعيت أولويات قلّة من الدول الأعضاء على حساب العديد من الدول الأخرى، بل وعلى حساب مجموعات كبيرة من البلدان النامية. وتم تغيير الصياغة المتفق عليها لصالح قلّة، أما مقترحات البلدان النامية فقد تم تجاهلها. وبصفة عامة، فإن مما يؤسف له أن الانفراد والغموض المتعمد والجهل طغت على الحياد والشفافية والشمولية.

شارك وفد بلدي في التفاوض على مشاريع الإعلانات السياسية المتعلقة بالصحة بحسن نية وبروح من المرونة، وكان يتوقع وجود عمليات شفافة وشاملة وعادلة تتيح الوصول إلى نتيجة ترضي كل الوفود عموماً. لكن النتائج أثبتت خلاف ذلك، لا سيما بالنظر إلى استبعاد إحدى أولوياتنا المهمة. هذه الظروف جعلت العديد من الدول الأعضاء، ومن ضمنها مجموعات كبيرة من البلدان النامية، تكسر إجراء الموافقة الصامتة مرتين. والبيان الصادر باسم مجموعة الـ 77 والصين بشأن الإعلان السياسي بشأن السل يدل على مدى الإحباط والسخط اللذين يعاني منهما ثلثا أعضاء الأمم المتحدة نتيجة لذلك الظرف.

كمثال على ذلك، وهو أمر ذو أهمية خاصة بالنسبة لوفد بلدي، أود الإشارة إلى أن التدابير القسرية الانفرادية، ذات الآثار السلبية الوخيمة والشديدة على صحة الناس بصورة بديهية، ترد في العديد من وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة، والأهم من ذلك أن الناس الأبرياء الذين لا يستطيعون الحصول على الأدوية والمنتجات الطبية واللقاحات يتأثرون تأثراً مباشراً كل يوم نتيجة لهذه التدابير غير القانونية. وكما بينت المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، فإن التدابير القسرية الانفرادية تؤدي إلى انتهاك كافة أشكال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كالحق في الحياة والصحة والغذاء والمستوى المعيشي اللائق والحق في التعليم والتنمية.

تؤثر هذه العواقب الضارة في حياة الأشخاص المتضررين وصحتهم وسلامتهم البدنية والعقلية، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين. وتقوض التدابير القسرية الانفرادية، علاوة على ذلك، قدرة الدول المستهدفة على الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها في مجال الصحة، وتقلل في الوقت نفسه موارد وقدرات القطاع الصحي وغيره من القطاعات. لذا فإن نصاً تقدمياً موجزاً وعملي المنحى بشأن الصحة ينبغي أن يتصدى حقاً لهذا التحدي المُلِحّ الذي له، علاوة على كل العوائق والحواجز الخارجية الأخرى، أثر سلبي كبير وواضح على صحة الناس.

وكمثال لا أكثر على هذه الآثار، أود الإشارة إلى الحالة الناجمة عن التدابير القسرية الانفرادية للمرضى الذين يعانون من انحلال البشرة الفقاعي، وهو مرض جلدي مزمن يصيب الأطفال أيضاً ويتسبب في هشاشة الجلد وسرعة ظهور البثور عليه. أوقفت إحدى شركات تصنيع المنتجات الطبية جميع الصادرات إلى جمهورية إيران الإسلامية نتيجة للتدابير القسرية الانفرادية في عام 2018. وكما ورد في تقرير المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، فإن وقف الصادرات:

> ”بما في ذلك الضمادات التي تصنعها هذه الشركة فقط والتي كانت ذات أهمية حيوية لمرضى انحلال البشرة الفقاعي، وهو مرض جلدي مزمن مروِّع. وقد أدى ذلك إلى زيادة المعاناة، بل وإلى حدوث وفيات لدى هؤلاء الأطفال، ما يهدد حقوقهم في الصحة والحياة.“ (A/HRC/51/33، الفقرة 26).

وهناك العديد من الحواجز المماثلة التي تعوق الحصول على العقاقير والأجهزة الطبية المنقذة للأرواح وشراءها وإيصالها لعلاج الأمراض النادرة والشديدة الأخرى بسبب التدابير القسرية الانفرادية.

تنتهك التدابير القسرية الانفرادية حقوق الإنسان، ولا تزال مع الأسف تلحق أضراراً جسيمة بصحة الناس. وليس هناك أي مسوّغ لمثل هذه الإجراءات المروعة ضد الناس. لا شيء يمكن أن يسوّغ وفاة طفل لأنه ببساطة لم يستطع الحصول على منتج طبي بسبب تدابير قسرية انفرادية.

ومع هذا لاحظنا بوضوح مرة أخرى خلال المفاوضات أن بعض الدول التي تسوّغ هذه التدابير غير القانونية تحاول تجنّب أي مناقشة تكشف عن مدى عدم إنسانيتها. شارك وفد بلدي مشاركة بنّاءة في المفاوضات إلى جانب العديد من الوفود الأخرى التي أيدت إدراج الصيغة التي تعالج ذلك التحدي الحاد في مشاريع الإعلانات السياسية الثلاثة، واقترح صياغة مناسبة للموضوع بغية تحسين نصوص الإعلانات من خلال إيلاء الاعتبار الواجب لأحد التحديات الصحية الرئيسية الناجمة عن هذه التدابير غير القانونية. لكن لم تُحترم حتى هذه الصياغة المتفق عليها بشأن التدابير القسرية الانفرادية، مع كونها صياغة مستمدة من الوثائق ذات الصلة التي قبلتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن شدة الإحباط واضحة لدى العديد من الدول الأعضاء إزاء الطريقة التي عولجت بها العمليات الثلاث المتصلة بالصحة. ولكننا لا نريد أن نكون جزءاً من المشكلة، على عكس قلة معينة من البلدان الغربية المسببة لذلك الإحباط وتلك الحالة؛ بل نظراً للصفة المقدّرة للإعلانات السياسية الثلاثة في سياق الصحة، قررنا الانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشاريع القرارات الحالية على أساس أن هذه العمليات غير العادلة وغير الشفافة والأحادية الجانب لن تشكل سوابق للمستقبل ولن تتكرر مرة أخرى. وبأخذ ذلك في الاعتبار، أود التطرق إلى بضع نقاط تتعلق بمضمون الإعلانات السياسية الثلاثة، على التوالي:

نؤكد من جديد أهمية تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني والدور والمسؤولية الرئيسيين للحكومات على جميع المستويات في تحديد السبل التي تسلكها في تحقيق التغطية الصحية الشاملة والوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها، وكذلك في مجال السل، وذلك وفقاً لقوانينها وسياقاتها وأولوياتها الوطنية. كما نشدد كذلك على التعاون الدولي، لا سيما في دعم قدرات البلدان النامية وتعزيزها، سواء من خلال تعزيز المساعدة الإنمائية المالية، والدعم المالي والتقني عند الطلب، وضمان حصول البلدان النامية دون عائق على الأدوية والمنتجات الطبية والتكنولوجيات الصحية الجيدة والميسورة التكلفة، على سبيل المثال لا الحصر.

ختاماً، نود توضيح موقفنا بشأن مشاريع القرارات الحالية والإعلانات السياسية المرفقة بها بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها، والتغطية الصحية الشاملة والسل، والتي ستعتمدها الجمعية العامة اليوم في إطار هذا البند من جدول الأعمال. في ذلك الصدد، نود أن نعيد التأكيد على أن نظر جمهورية إيران الإسلامية في أحكام الإعلانات السياسية وتنفيذها يخضعان لقوانينها وأنظمتها وسياساتها وأولوياتها الوطنية، فضلاً عن خصوصياتها وقيمها الدينية والثقافية والاجتماعية ويتوقفان عليها.

السيد بغدادي (الجمهورية العربية السورية): بداية، ينضم وفد بلدي إلى البيانات التي ألقاها وفدا كوبا وفنزويلا باسم مجموعة الـ 77 والصين ومجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة. وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بالصفة الوطنية.

يعرب وفد بلدي عن تأييده لعقد الاجتماعات رفيعة المستوى المعنية بالصحة في ظل تنامي التهديدات الصحية في عالمنا، حيث تأتي في وقت نحتاج فيه لتعزيز الأنظمة الصحية وضمان قدرتها على الاستجابة للتحديات الطارئة، ومواصلة العمل نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة.

شارك وفد بلدي في العملية التفاوضية منذ بدايتها بفاعلية وبروح بناءة من أجل إدراج إشارة بخصوص أثر الإجراءات القسرية الانفرادية على قطاع الصحة. وقد عبّرنا عن مشاغلنا وطلبنا من الميسرين أخذها بعين الاعتبار. إلا أن بعض الدول الغربية ماضية في تسييس العمل داخل المنظمة رافضة الانخراط، في تجاهل واضح لهذا الشاغل، وفي تجسيد واضح للروح الهدامة والأحادية السياسية. يؤسفنا أن يتم تجاهل

شواغل عدد من الوفود بالطريقة التي حصلت خلال العملية التفاوضية. فعلى الرغم من طلبنا المتكرر وإظهارنا أقصى درجات المرونة، ولاحقاً كسرنا للإجراء الصامت، لم يكن ذلك كافياً من أجل عملية شمولية حقيقية. فتم استبعاد مطلبنا المحق المتمثل بإدراج لغة عن الإجراءات القسرية أحادية الجانب وآثارها على القطاع الصحي.

لا يمكن النظر لهذه الإعلانات على أنها توافقية، فهي تترك شريحة كبيرة من الناس خلف الركب ممن لا يستطيعون الحصول على الرعاية الصحية المستدامة بسبب الإجراءات القسرية الانفرادية. ففي بلدي، سورية، تأثر القطاع الصحي كثيراً فخرج عدد كبير من الأجهزة الطبية عن الخدمة، إما بسبب عدم القدرة على استيراد قطع التبديل اللازمة لإصلاحها، أو بسبب خشية الشركات الأجنبية المصنعة لهذه الأجهزة من مطرقة العقوبات وعدم قبولها إجراء الصيانة الضرورية لاستدامة تلك الأجهزة. كما أثرت هذه التدابير على توفر الدواء واللقاحات، مما فاقم معاناة الشعب السوري، وخاصة في ظروف الحرب الإرهابية التي فرضت على بلدي وكارثة الزلزال المدمر الذي أصابها في 6 شباط/فبراير المنصرم.

لقد أدت الإجراءات القسرية الانفرادية المفروضة على الشعب السوري، وآخرها إدراج عدد من المشافي السورية التي تقدم خدماتها مجاناً للمواطنين السوريين، على لائحة العقوبات إلى منع وصول المعدات والتجهيزات اللازمة للوقاية والتشخيص والعلاج وقطع التبديل إلى تلك المشافي. لقد وصل مستوى انعدام الأخلاق واللاإنسانية إلى درجة فرض عقوبات على مشافي الأطفال التخصصية، مما يحول دون إمكانية توريد الشركات الأجنبية للمعدات الطبية اللازمة لتشخيص أمراض الأطفال ومعالجتها، ويفاقم من ضعف القطاع الصحي في سورية المستنزف أصلاً بسبب عقد من الحرب الإرهابية والطوارئ الصحية والكوارث الطبيعية.

إن الآثار الكارثية للإجراءات القسرية الانفرادية عابرة للقطاعات، إذ تعيق هذه الإجراءات الحصول على موارد الطاقة، ما ينعكس سلباً على توريد الكهرباء للمشافي والمستوصفات الطبية، ويصعب من عملية تقديم خدمات الرعاية الصحية الأساسية لمختلف الفئات المحتاجة لها. كما تؤثر أيضاً على قطاع المياه والصرف الصحي مما يزيد فرصة ظهور الأمراض والأوبئة الناتجة عن قلة استخدام المياه النظيفة.

لذلك كله، ومن أجل تسليط الضوء على معاناة الشعوب المستهدفة بهذه الإجراءات اللاإنسانية، خاصة في القطاع الصحي، طالب وفد بلدي بإدراج لغة عن التدابير القسرية الأحادية الجانب في نص أحد الإعلانات الثلاثة على الأقل. ويؤسفنا عدم قيام الميسرين بأخذ مشاغل عدد كبير من الدول في النص، واستمرار تجاهل الدول الغربية للآثار الكارثية التي تسببها هذه الإجراءات على الحياة اليومية لمواطني الدول المستهدفة.

السيد خيمينيس (نيكاراغوا) (*تكلم بالإسبانية*): يؤيد وفدنا البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل كوبا، بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين، وممثل فنزويلا، بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، تعليلاً للموقف.

إنه لمن المؤسف الافتقار إلى حسن النية والإرادة فيما يتعلق بمشاريع النصوص التي ستعتمد اليوم في الجمعية. فمن خلال الضغط، عرقلت الدول الغربية المعتدية إدراج صيغة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والفقرة المتعلقة بالتدابير القسرية الانفرادية غير القانونية والإرهابية في تلك النصوص واستبعدتها منها. وقبل أسبوع على الأقل، شهدنا حالة مماثلة تم فيها تجاهل مواقف مجموعة كبيرة من البلدان مراراً وتكراراً طوال عملية التفاوض على تلك الإعلانات.

لا تزال بلدان الجنوب رهينة لسياسات الضغط والابتزاز التي تنتهجها البلدان الإمبريالية والاستعمارية الجديدة حتى لا يتم إدراج التدابير القسرية الانفرادية في القضايا ذات الأهمية القصوى لبلداننا النامية. ونؤكد من جديد أن تلك الإعلانات الثلاثة لا تزال ناقصة وتستبعد الملايين والملايين من الناس الذين يتأثرون بهذه التدابير غير القانونية.

فليشرح المعتدون، أولئك الذين يفرضون جزاءات الإرهاب غير المشروعة، كيف يتعزز التعاون والتضامن الدوليان اللذان يُروَّج لهما

لتحقيق التغطية الصحية الشاملة في ظل الحصار والجزاءات وغيرها من الاعتداءات؟ وكيف لبلداننا أن تمنع حدوث جائحة وتتأهب وتتصدى لها في الوقت الذي لم تتمكن فيه البلدان المتضررة من هذه التدابير الإرهابية، خلال جائحة فيروس كورونا الأخيرة، من الحصول على اللقاحات والأدوية والأدوات والمعدات الطبية للتعامل مع ذلك المرض الذي لا يزال يسبب الكثير من الوفيات؟

إن الصحة حق ينبغي أن تتمتع به كاملاً شعوب العالم بأسرها من دون أي استثناء. ونؤكد من جديد أن التدابير القسرية الانفرادية تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والجهود المشتركة للأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2030 وتتعارض معها. لذلك لن نتوقف عن دعوتنا وجهودنا لإزالة تلك التدابير غير القانونية.

السيدة موزغوفايا (بيلاروس) (*تكلمت بالروسية*): نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة. ونود أن ندلي بالبيان التالي بصفتنا الوطنية.

إن التغطية الصحية الشاملة أمر أساسي لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، في حين أن تحقيق جميع أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وغاياتها يحدد آفاق الحياة الصحية والرفاه لجميع البشر. ويتطلب ذلك الترابط بناء قدرات جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بغية بناء نظم صحية وطنية فعالة وضمان حصول سكان العالم على الرعاية الصحية الجيدة.

وتأسف بيلاروس لأن الإعلانات السياسية التي ستعتمد اليوم لا تجسد الأثر السلبي لسياسات الجزاءات على أداء النظم الصحية الوطنية في الدول المتضررة. إذ تواجه البلدان الرازحة تحت وطأة الجزاءات نقصاً في الإمدادات والمعدات الطبية والأدوية، ولا بد لهذا الأمر أن يؤثر على نوعية الرعاية المقدمة للسكان. فالتدابير القسرية الانفرادية تحد من قدرتها على الحصول على الأدوية والمعدات الطبية اللازمة لعلاج الأمراض الخطيرة كعدوى السل.

وفي سياق جائحة، أصبحت الجزاءات حرفياً سلاحاً فتاكاً بيد البلدان الغربية يحد من إمكانية حصول الدول المتضررة على الأدوية واللقاحات والتكنولوجيا الطبية والبحث والتطوير، ويحد كثيراً من قدرتها على توفير الرعاية الصحية الجيدة لسكانها. واليوم، مع انحسار جائحة مرض فيروس كورونا التي تركت ندوباً اجتماعية واقتصادية خطيرة، باتت آفاق تعافي الدول على المدى الطويل يحكمها عبء ضغط الجزاءات غير القانونية بالإضافة إلى تأثير الأزمات المعاصرة الأخرى.

تدين بيلاروس بأشد عبارات الإدانة استخدام التدابير القسرية الانفرادية وتدعو إلى إزالتها، وهذا ما سيساعد، من بين عدة أمور، على تعزيز القدرة العالمية على الوقاية من الجوائح ومكافحتها. وندعو إلى تعزيز الدور المركزي لمنظمة الصحة العالمية في الهيكل العالمي للصحة. ونتوقع من منظمة الصحة العالمية أن تأخذ في الحسبان الأثر السلبي للجزاءات في عملها وألا تركز جهودها على تخفيف الآثار الإنسانية الوخيمة للتدابير القسرية الانفرادية فحسب، بل أيضاً على التصدي لها بفعالية.

وستواصل بيلاروس، في مواجهة الضغوط غير المسبوقة على النظام الصحي، كفالة التغطية الصحية الشاملة والحصول على الرعاية الصحية الجيدة والأدوية واللقاحات والأجهزة الطبية من أجل تعزيز الجهود العالمية لبناء عالم أكثر صحة.

السيد جانغ تيانهاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تؤيد الصين البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا كل من كوبا، بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين، وفنزويلا، بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

أظهرت جائحة مرض فيروس كورونا مجدداً أهمية تعزيز الصحة العامة العالمية. وترحب الصين بعقد الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين للاجتماعات الثلاثة الرفيعة المستوى – بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها، والتغطية الصحية الشاملة، ومكافحة السل، على التوالي، وتؤيد اعتماد الجمعية للإعلانات السياسية بتوافق الآراء في إطار مشاريع القرارات ذات الصلة (A/78/L.2 و A/78/L.3 و A/78/L.4)، وهي على استعداد للانضمام إلى توافق الآراء بشأن تلك الإعلانات السياسية الثلاثة.

دعت الصين والبلدان التي تتفق معها في التفكير طيلة عملية التشاور إلى إدراج عناصر التدابير القسرية العالمية في الإعلانات السياسية. تتعارض تلك التدابير مع القانون الدولي ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وتعيق بشدة عملية النهوض بالصحة العامة، وتضرّ بحياة الناس وصحتهم في البلدان الخاضعة للجزاءات.

يوضح التقرير الأخير للمقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان (A/HRC/51/33) مرة أخرى الأثر السلبي الخطير لتلك التدابير على الحق في الصحة. ولكن لم يتسن إدراج العناصر ذات الصلة في الوثائق الختامية بسبب معارضة بعض البلدان، وهو ما تأسف له الصين بالغ الأسف.

ستواصل الصين مع البلدان التي تتفق معها في التفكير العمل من منبر الأمم المتحدة لتسليط الضوء على الضرر البالغ للتدابير القسرية الانفرادية، وسنواصل حثّ البلدان المعنية بقوة على إلغاء هذه التدابير في أقرب وقت ممكن.

السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): ينضم الاتحاد الروسي إلى توافق الآراء بشأن الإعلانات السياسية الثلاثة المتعلقة بالصحة (مشاريع القرارات A/78/L.2 و A/78/L.3 و A/78/L.4).

وأود التنويه بجهود منسقي المشاورات بشأن التغطية الصحية الشاملة، وهما الممثلان الدائمان لغيانا وتايلند اللذين ساعدا على التوصل إلى نص متوازن. تتضمن الوثيقة الختامية العديد من العناصر الهامة لمستقبلنا المشترك والتي ستسهم إسهاماً حقيقياً في ضمان نطاق واسع من الرعاية الصحية للجميع.

يواصل العالم تحركه بخطوات ثابتة نحو نظام متعدد الأقطاب وأكثر إنصافاً يقوم على مبادئ الثقة وتكافؤ الفرص من أجل التنمية الحرة لجميع البلدان والشعوب. وأظهرت غالبية الدول بوضوح خلال المشاورات رفضها لسياسة إشراكها في خدمة المصالح الغربية بطرق منها محاولات تسييس المفاوضات عن طريق المسألة الأوكرانية.

تؤيد روسيا تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة وتتفق معه اتفاقاً تاماً. لقد أكد رؤساء دولنا وحكوماتنا مراراً وتكراراً التزامهم بالأفكار الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بغية تحقيقها بالكامل. وقد تجسّد ذلك أيضاً في المناقشات التي جرت في الاجتماعات الرفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن الصحة. في هذا الصدد، نشعر بخيبة أمل لأن وثائق اليوم ستعتمد دون إدراج الفقرة 30 من خطة عام 2030 في نصوصها، وهي الفقرة التي تدعو إلى رفع العقوبات الانفرادية.

تقلقنا محاولات إسكات ملايين البشر في البلدان النامية الخاضعة للجزاءات أو مجرد تجاهل محنتها. ومن الواضح أن الأزمات المطروحة على نطاق واسع الآن ليست هي ما يعوق تنمية الدول التي من بين تلك الواضعة للنصوص بقدر ما هي التدابير الانفرادية غير القانونية، ولا سيما التدابير التي تتجاوز الحدود الإقليمية والتي ترمي إلى حرمان الناس من احتياجاتهم الأساسية وحقهم في الصحة.

أود أن أقول بضع كلمات عن عملية التفاوض. لا بد لنا من أن نشير إلى الافتقار إلى الحياد والنزاهة اللذين أبداهما الميسران. فعلى سبيل المثال، في الإعلان المتعلق بمكافحة السل، وبناء على طلب من بعض الوفود، حُذفت فجأة فقرة كاملة عن اتباع نهج شامل لعلاج ذلك المرض يركز على الأسرة. وقد أُخذت هذه الفقرة بكاملها من صياغة متفق عليها في الإعلان السياسي الأول لعام 2018 بشأن السل، وهي في غاية الأهمية ولا تزال ملائمة اليوم لأنها تأخذ في الحسبان ضعف الأطفال الذين يعانون من ذلك المرض المعدي. ولهذا السبب، حظيت بتأييد كبير من الدول النامية في غرفة المشاورات.

كما أنه كان مهماً أيضاً عدم نجاح أي من إجراءات الموافقة الصامتة. وفي نهاية المطاف، سُلِّمَت النصوص بكل بساطة إلى رئيس الجمعية العامة لإقرارها مرة أخرى في الجمعية. تتطلب الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها تنقيحاً جاداً. وأشدد على أن الدول الأعضاء لم توافق إلا على حوالي 19 في المائة من النص.

وبالرغم من أوجه القصور التي لاحظناها في إجراءات اعتماد الوثائق التي ستعتمد اليوم وفي جوهرها، فإن روسيا تعتقد أن تنفيذها، بتضافر جهود المجتمع الدولي بأسره، سيكون ذا فائدة كبيرة للصحة العامة العالمية. في الوقت نفسه ولزيادة تحسين فعالية التعاون المتعدد الأطراف، في جملة أمور أخرى، ينبغي أن تؤخذ الدروس المستفادة من العمليات المنجزة في الاعتبار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في سياق تعليل الموقف قبل اعتماد مشروع القرار. تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/78/L.2، المعنون "الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها".

وأعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

السيدة شارما (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أُدلي بهذا البيان الشفوي في إطار المادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة. وقد وُزع هذا البيان على الدول الأعضاء.

بموجب أحكام الفقرتين 77 و 78 من مشروع القرار A/78/L.2، فإن الجمعية العامة:

"تطلب إلى الأمين العام أن يقدم خلال الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة، وبالتشاور مع منظمة الصحة العالمية وسائر الوكالات المعنية، تقريراً يتضمن توصيات بشأن تنفيذ هذا الإعلان بهدف تعزيز الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها، ليسترشد به الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيُعقد في عام ٢٠٢٦؛

و

"تقرر عقد اجتماع رفيع المستوى معني بالوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها في عام ٢٠٢٦ في نيويورك، بهدف إجراء استعراض شامل لتنفيذ هذا الإعلان، يتقرر نطاقه وطرائقه في موعد لا يتجاوز الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة، مع مراعاة نتائج العمليات الجارية الأخرى ذات الصلة وبالتنسيق التام معها لتعزيز الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها."

والطلب الوارد في الفقرة 77 من مشروع القرار يشكل إضافةً إلى عبء عمل إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات فيما يتعلق بالوثائق بواقع وثيقة واحدة لما قبل الدورة تتضمن 500 8 كلمة، تصدر بجميع اللغات الست في عام 2025، مما سيستلزم احتياجات إضافية غير متكررة من الموارد بقيمة 500 24 دولار في عام 2025. وفيما يتعلق بالاجتماع الرفيع المستوى بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها في عام 2026 في نيويورك، المذكور في الفقرة 78 من مشروع القرار، فإنه في غياب طرائق للاجتماع الرفيع المستوى، لا يمكن في الوقت الحالي تقدير الآثار المحتملة المترتبة على تكاليف احتياجات الاجتماع الرفيع المستوى. وعند اتخاذ قرار بشأن شكل الاجتماع الرفيع المستوى ونطاقه وطرائقه، سيعيد الأمين العام تقييم الآثار المترتبة عليه في الميزانية ويبلغ الجمعية العامة بذلك وفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، ووفقاً للممارسة المتبعة، سيحدد موعد الاجتماع الرفيع المستوى بالتشاور مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات.

وقد أشير إلى الفقرة 11 من القرار 250/69 والقرارات اللاحقة، وآخرها القرار 255/77، التي دعت فيها الجمعية الدول الأعضاء إلى تضمين الولايات التشريعية الجديدة معلومات كافية عن طرائق تنظيم المؤتمرات أو الاجتماعات.

وعليه، إذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/78/L.2، فإن احتياجات إضافية من الموارد بمبلغ 500 24 دولار في إطار الباب 2، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، ستُدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 لكي تنظر فيها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/78/L.2؟

اعتمد مشروع القرار A/78/L.2 (القرار 3/78).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/78/L.3 المعنون "الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتغطية الصحية الشاملة".

أعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

السيدة شارما (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أُدلي بهذا البيان الشفوي في إطار المادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة. وقد وزع هذا البيان أيضاً على الدول الأعضاء.

بموجب أحكام الفقرة 109 من مشروع القرار A/78/L.3، فإن الجمعية العامة:

"تقرر عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة في عام ٢٠٢٧ في نيويورك، بهدف إجراء استعراض شامل لتنفيذ هذا الإعلان لتعيين الثغرات والحلول إسراعاً بوتيرة التقدم نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030، على أن يتم تحديد نطاق هذا الاستعراض وطرائقه في موعد لا يتجاوز الدورة الثمانين للجمعية العامة، مع مراعاة نتائج العمليات القائمة الأخرى ذات الصلة بالصحة وتنشيط أعمال الجمعية العامة."

وفيما يتعلق بالفقرة 109 من مشروع القرار، ونظراً لعدم توفر طرائق لعقد الاجتماع الرفيع المستوى في عام 2027 في نيويورك، لا يمكن في الوقت الحاضر تقدير الآثار المحتملة من حيث التكلفة التي تترتب عن احتياجات الاجتماع الرفيع المستوى. وعند تتوفر معلومات بشأن شكل الاجتماع الرفيع المستوى ونطاقه وطرائقه، يقيّم الأمين الآثار المترتبة في الميزانية ويبلغ الجمعية العامة بذلك وفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي. وعلاوة على ذلك، ووفقاً للممارسة المتبعة، سيحدد موعد الاجتماع الرفيع المستوى بالتشاور مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات.

ويشار، في ذلك الصدد، إلى الفقرة 11 من القرار 250/69 والقرارات اللاحقة، وآخرها القرار 255/77، التي دعت فيها الجمعية العامة الدول الأعضاء إلى تضمين الولايات التشريعية الجديدة معلومات كافية عن طرائق تنظيم المؤتمرات أو الاجتماعات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/78/L.3؟

اعتمد مشروع القرار A/78/L.3 (القرار 4/78).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/78/L.4 المعنون "الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى بشأن مكافحة داء السل".

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/78/L.4؟

اعتمد مشروع القرار A/78/L.4 (القرار 5/78).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للموقف بعد اعتماد مشروع القرار، أود أذكر الوفود بأن بيانات تعليل الموقف تقتصر على 10 دقائق وينبغي أن تقدمها الوفود من مقاعدها.

السيدة خيمينيث دي لا هوث (إسبانيا) (*تكلمت بالإسبانية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة ألبانيا وأوكرانيا والبوسنة والهرسك وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا وصربيا ومقدونيا الشمالية؛ والبلد المرشح المحتمل جورجيا؛ وبلدان المنطقة الاقتصادية الأوروبية آيسلندا وليختنشتاين والنرويج، فضلا عن أذربيجان وأرمينيا وأندورا وسان مارينو وموناكو.

يسرنا أن ننضم إلى توافق الآراء الذي يؤكد اعتماد زعمائنا للإعلانات السياسية الثلاثة في الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدت تحت رعاية الجمعية العامة قبل أسبوعين (القرارات 3/78 و 4/78 و 5/78).

ونود أن نشيد بالتيسير المشترك الماهر والجهود الدؤوبة للمغرب وإسرائيل وغيانا وتايلاند وبولندا وأوزبكستان، التي انخرطت بعمق مع جميع الوفود وجمعتنا معاً لإعادة تأكيد التزامنا بتحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، وعلى نطاق أوسع، لتحسين البنية الهيكلية للصحة في العالم والصحة العالمية لدعم التنمية المستدامة وتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وقد شارك الاتحاد الأوروبي مشاركة بناءة واستباقية في المفاوضات، مبديا مراعاة ومرونة تجاه مواقف الوفود الأخرى ومعطيا الأولوية لاحتياجات البلدان النامية وأولوية حقوق الإنسان وزيادة الإنصاف العالمي وألا يتخلف أحد عن الركب. وقد شارك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مشاركة كاملة في الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدت على مستوى رؤساء الدول والحكومات وعلى المستوى الوزاري. ونلتزم التزاماً واضحاً وغير مشروط بالتنفيذ الفعال لتلك الإعلانات السياسية. فهي توفر لنا خرائط طريق للسبيل إلى عام 2030.

وشدد قادتنا، فيما يتعلق بالوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها، على قوة التضامن والتعاون وعلى حاجتنا إلى معالجة الفجوات الخطيرة في الإنصاف وقدرة الجميع على الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها على وجه السرعة. ونذكّر بأن الاتحاد الأوروبي يقود بالقدوة، بما في ذلك من خلال زيادة الدعم للتصنيع الإقليمي والمحلي للتدابير الطبية المضادة ومن خلال توفير الأموال لصندوق مكافحة الجوائح. وقد اختار الاتحاد الأوروبي اتخاذ خطوات ملموسة تساعد على زيادة أمننا جميعاً. وعلاوة ذلك، نحن ملتزمون بخيار آخر – وهو أيضاً تعزيز الحوكمة العالمية باتفاق طموح بشأن الجوائح من أجل حماية المواطنين في جميع أنحاء العالم. لقد قدنا عملية إجراء المفاوضات وقدمنا مقترحات طموحة إيماناً منا بأن هذا الاتفاق سيصب في الصالح العام. ولكي ينجح، علينا جميعاً أن نتبناه بوصفه مسؤولية مشتركة على قدم المساواة. ويجب علينا أن نسد الثغرات في كامل دورة الوقاية والتأهب والتصدي. ويوفر الإعلان زخما سياسيا مرغوب فيه لتلك الجهود، ولكن من دون الحكم مسبقاً على المواقف التي يتخذها الأعضاء أو التي سيتخذونها بشأن مسائل محددة.

إن التغطية الصحية الشاملة هي إحدى الأولويات الاستراتيجية العليا للاتحاد الأوروبي في مجال الصحة العالمية. وقد سلط قادة الاتحاد الأوروبي الضوء على خمس نقاط في الاجتماع الرفيع المستوى وهي: الحاجة إلى التركيز على الرعاية الصحية الأولية والصحة الجنسية والإنجابية كأساس لنظم رعاية صحية مرنة ومستجيبة، وأهمية وظائف الصحة العامة الأساسية التي تعالج محددات الصحة، فضلاً عن أوجه عدم المساواة والمساواة بين الجنسين، والدور المحوري للقوى العاملة الصحية الفعالة في الوصول إلى أكثر الفئات حرماناً ومن يعيشون في أضعف الأوضاع، التي يجب أن تكون أولويتنا الجماعية. وشددوا على قوة الرقمنة والنقل الطوعي للتكنولوجيا بشروط متفق عليها بشكل متبادل، مع الاحترام الواجب لقواعد الملكية الفكرية الدولية. وشددوا على أن النزاعات المسلحة تزيد من التحديات الهائلة أصلاً التي نواجهها اليوم وتشكل تحدياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف 3 منها. وأشار قادتنا أيضاً إلى أنه بينما خصص الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أموالاً كبيرة لدعم شركائنا في تعزيز نظمهم الصحية، فإن ذلك لا يمكن أن يحل محل الاستراتيجيات الوطنية المتينة لتمويل الصحة، التي تعتمد على تحديد الأولويات والحكم القوي وحشد الموارد الوطنية العامة والخاصة. وعلى نطاق أوسع، يحتاج جميع أصحاب المصلحة إلى المشاركة الكاملة لبناء ميثاق اجتماعي يوفر صحة أفضل للجميع.

وعلى الرغم من انضمام الاتحاد الأوروبي إلى توافق الآراء، فإنه ينأى بنفسه عن نقطتين: أولاً، الفقرة التي تتضمن إشارات غير توافقية إلى الحق في التنمية، وثانياً، أن نقل التكنولوجيا الذي ندعو إليه يجب أن يكون طوعياً وبشروط متفق عليها بصورة متبادلة، وهي صيغة راسخة ومتفق عليها منذ زمن بعيد، ونأسف لحذفها من النص النهائي، ويجب أن تمتثل للالتزامات الدولية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد إرواني (جمهورية إيران الإسلامية).

كما أعرب قادتنا عن دعمهم الكامل للقضاء على السل. فالاتحاد الأوروبي، بوصفه مستثمراً طويل الأمد في البحث والتطوير في مجال السل ومساهماً في الصندوق العالمي وعمل منظمة الصحة العالمية، ملتزم تمام الالتزام ببلوغ الغاية المحددة في الهدف 3.3 من أهداف التنمية المستدامة. ونعتقد أنه يجب علينا أن نكفل الحصول على العلاج من خلال الرعاية الصحية الأولية والخدمات الصحية الحيوية. وعلينا أن نستهدف من يعيشون في أكثر الحالات ضعفاً وتهميشاً، وهم الأكثر تضرراً من السل، وأن ننهي ممارسة وصمهم. ويجب علينا أن نستثمر في الوقاية والكشف المبكرين، لا سيما بالنسبة للسكان المعرضين للخطر، وأن نعزز الفحص ونحسّن التشخيص والمراقبة، فضلاً عن التصدي لآفتي التمييز والوصم اللتين تعوقان بذل أفضل جهودنا. كما نشدد على الحاجة إلى وسائل تشخيص وعلاج جديدة للسل المقاوم للأدوية، فضلاً عن تحسين التغطية والإنصاف من خلال الحلول الرقمية وتقديم الخدمات المبتكرة. ويجب، على نطاق أوسع، إشراك جميع أصحاب المصلحة إشراكا كاملا.

وغني عن القول أن الاتحاد الأوروبي، في تنفيذ الإعلانات السياسية، يدعو إلى تجسيد قوي للقيم الأساسية للأمم المتحدة بغية حماية حقوق الإنسان للجميع وتعزيزها وإعمالها، من دون تمييز من أي نوع، والمساعدة على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

السيد لارسن (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أتكلم بالنيابة عن كندا ونيوزيلندا وبلدي، أستراليا (مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا) بشأن الإعلانات السياسية الثلاثة المعتمدة اليوم بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها (القرار 3/78)، والتغطية الصحية الشاملة (القرار 4/78)، ومكافحة السل (القرار 5/78).

في البداية أود أن أشكر الممثلين الدائمين لإسرائيل والمغرب وغيانا وتايلند وبولندا وأوزبكستان وأفرقتهم على تيسيرهم لتلك الإعلانات.

تركز الإعلانات السياسية الثلاثة على النهوض بالتطورات الإيجابية للمساعدة في تحسين صحة الجميع في كل مكان. وتتمثل أهدافها في ضمان أن تكون نظمنا الصحية؛ أولاً وقبل كل شيء منصفة وقادرة على الصمود ومستدامة، وأن تكون في وضع أفضل للوقاية من الجوائح والتأهب لها والاستجابة لها، وتعزيز بينتنا الهيكلية للصحة في العالم؛ وثانيا، أن يتمكن جميع الناس من الحصول على خدمات صحية جيدة ومنصفة متى وأينما احتاجوا إليها، من دون ضائقة مالية، وبما يتفق مع حقوق الإنسان؛ وثالثاً، تطوير لقاح فعال للسل ومضاعفة الجهود للقضاء على السل في كل مكان. وتتماشى هذه الأهداف جميعها مع المبادئ التي التزمنا بها جميعاً في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها.

لقد كان لجائحة مرض فيروس كورونا آثار صحية واقتصادية وسياسية وأمنية مدمرة على مجتمعاتنا. كما إنها كشفت عدم كفاية أنظمتنا للوقاية من الجوائح في المستقبل والتأهب والتصدي لها. وقد تعثر الحصول على الخدمات الأساسية، لا سيما خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والكشف عن السرطان وفيروس نقص المناعة البشرية وغيرها من الحالات والأمراض الخطيرة وعلاجها، بما في ذلك السل.

كما يؤثر تغير المناخ أيضاً على تقديم الخدمات الصحية، وتتسبب الظواهر الجوية القصوى المتزايدة في حصول كوارث ووفيات وأمراض وفقر وأمراض.

وتتزايد الأمراض غير المعدية على مستوى العالم، وكثيراً ما لا يستطيع الناس الحصول على الخدمات الصحية بسبب جنسهم أو عرقهم أو إعاقتهم. ويشمل ذلك توفر الخدمات والحقوق الشاملة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. وتلك الخدمات الحيوية المنقذة للحياة أساسية للسلامة والصحة الجيدة والتمكين، ولا سيما للنساء والفتيات بكل تنوعهن.

أشير فيما يتعلق بهذه المسائل الحاسمة إلى أن مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا لا تزال تشعر بخيبة أمل عميقة إزاء اللغة الضعيفة في الصيغ النهائية للإعلانات السياسية بشأن نوع الجنس وحقوق الإنسان والحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

إننا نثق بأن اعتماد الإعلان السياسي بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها يضيف زخماً سياسيا إلى المفاوضات الجارية

حالياً في جنيف لوضع صك جديد ملزم قانوناً بشأن الجائحة وتعديل لوائحنا الصحية الدولية القائمة.ونثق بأن اعتماد الإعلانين السياسيين بشأن التغطية الصحية الشاملة وبشأن الكفاح من أجل القضاء على السل يحفز العمل على معالجة الأثر غير المتكافئ للأزمات الصحية على النساء والفقراء وأكثر الفئات تهميشا، فضلاً عن النهوض بالمساواة والإدماج وتلبية احتياجات جميع الناس.

السيد الربخي (عمان): أتشرف بإلقاء هذا البيان نيابة عن وفود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة قطر ودولة الكويت ووفد بلدي، سلطنة عمان.

بداية، تعرب دولنا عن تقديرها للجهود المبذولة لتسيير المفاوضات الحكومية والتوصل للصياغة النهائية لنص الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها (القرار 3/78). حيث يشكل هذا الإعلان السياسي الأول من نوعه نقطة تحول تاريخية في تعاطي المجتمع الدولي مع الجوائح الصحية. حيث أثبتت جائحة كوفيد-19 أن آثاراها تتعدى التداعيات الصحية إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وتعوق بشكل كبير قدرة الدول على المضي قدماً نحو تنفيذ خطط التنمية المستدامة.

إن الإعلان السياسي للوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها تناول العديد من القضايا المهمة والحيوية مثل تعزيز التعاون والتضامن الإقليميين والدوليين وتشجيع التعددية الدولية ومعالجة عدم المساواة في مجال الصحة داخل الدول وفيما بينها والبناء على الدروس المستفادة وأفضل الممارسات من جائحة كوفيد-19 والاعتراف بالحاجة إلى دعم البلدان النامية في بناء الخبرات المحلية والقدرات البحثية الوطنية والإقليمية في هذا المجال. وكذلك ضمان الوصول في الوقت المناسب وبأسعار معقولة وعادلة إلى التدابير الطبية المضادة، بما في ذلك اللقاحات ووسائل التشخيص والعلاجات وغيرها. كما لم يغفل الإعلان السياسي عن الإشادة بالدور الهام للعاملين في مجال الصحة في الاستجابة للأوبئة وتفانيهم وتضحياتهم التي قدموها، وتشجيع الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لإحياء ذكرى هذا الدور.

لقد انضمت وفود دولنا إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار المعني باعتماد الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها (القرار 78/3)، إيمانا منها وتأكيدا على أهمية المسألة التي يتطرق لها هذا الإعلان السياسي. إلا أنه، فيما يتعلق بالفقرة 52 من نص الإعلان السياسي وما تناولته من مصطلحات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، فإن دولنا تؤكد على أنها تنظر إلى هذه الفقرة بشكل يتناسب مع الأطر الثقافية والمجتمعية ووفق القوانين والأنظمة الوطنية في دولنا.

السيدة كوزي (ناميبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يقدم هذا التعليل للموقف بعد اعتماد الإعلانات السياسية بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها (القرار 3/78)، والتغطية الصحية الشاملة (القرار 4/78)، ومكافحة السل (القرار 5/78)، على التوالي.

نشكر الرئيس السابق للجمعية العامة، وكذلك الميسرين المشاركين وأفرقتهم، على قيادتهم القديرة طوال عملية المفاوضات.

تمثل الإعلانات السياسية فرصة للمجتمع الدولي لإعادة الالتزام بالوقاية من الجوائح في المستقبل والتأهب لها على نحو أفضل والاستجابة لها على نحو أسرع وأكثر إنصافاً، بما في ذلك تعميم التأهب للجوائح. وللأسف لم نتمكن من تحقيق ذلك الهدف. ولم نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن صياغة مهمة تعبر عن ضمان الوصول العادل إلى منتجات الرعاية الصحية، فضلاً عن الإشارات إلى التزامات أقوى، من بين أمور أخرى، بخصوص نقل التكنولوجيا، وإزالة حواجز الملكية الفكرية، والاستثمار في التصنيع لتمكين الإنتاج المحلي في الجنوب العالمي.

كما لم نتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن إدراج صيغة تحث على عدم إصدار تدابير قسرية انفرادية، على النحو المبين في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولطالما تمسك وفد بلدي بموقفه بأن التدابير القسرية الانفرادية تدبير عقابي يشكل أحد أكبر العقبات أمام تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

لذلك نود التأكيد على أن ما اعتمدناه اليوم هو الحد الأدنى، ولا نعتبره حداً لطموحنا. ونشدد على ذلك، لا سيما فيما يتعلق بالعمليات

الجارية لهيئة التفاوض الحكومية الدولية لصياغة نص اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر بموجب دستور منظمة الصحة العالمية لتعزيز الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها، والتفاوض بشأنه. وينطبق ذلك أيضاً على عملية النظر في التعديلات المقترح إدخالها على اللوائح الصحية الدولية في جنيف.

السيدة كارتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسر الولايات المتحدة أن تنضم إلى توافق الآراء بشأن الإعلانات السياسية الصادرة عن اجتماعات الجمعية العامة الرفيعة المستوى بشأن السل (القرار 5/78)، والتغطية الصحية الشاملة (القرار 4/78)، والوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها (القرار 3/78). إننا نقدر النهج البناء الذي اتبعته المجموعات الثلاث من الميسرين المشاركين – بولندا وأوزبكستان، وتايلند وغيانا، وإسرائيل والمغرب – ونشكر رئيسي الجمعية العامة كسابا كوروشي ودنيس فرانسيس على قيادتهما في مساعدتنا على التوصل إلى توافق في الآراء.

تعتز الولايات المتحدة بقيادتها وبكونها أكبر المانحين في مجال الصحة العالمية إذ تقدم أكثر من 10 بلايين دولار من المساعدات سنوياً. وقد التزم الرئيس بايدن منذ أول يوم له في منصبه التزاماً قوياً بضمان تحسين استعداد بلدنا بشكل أفضل للجوائح في المستقبل. ولطالما أكدت الولايات المتحدة مراراً التزامها الطويل بتعزيز الأمن الصحي العالمي واعترافها بالحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لضمان زيادة جاهزية شركائنا في جميع أرجاء العالم للتصدي للتهديدات الصحية المستقبلية.

إن تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع البشر بكل تنوعهم أمر أساسي لتحقيق التغطية الصحية الشاملة وإنشاء هيكل قوي للوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، والقضاء على السل. ويشمل ذلك تنفيذ القوانين والسياسات والبرامج التي تقضي على الوصم والتمييز وتنص على الإدماج الكامل لجميع الأشخاص.

تحقيقاً لتلك الغاية، يجب علينا أن نأخذ أصوات جميع النساء والفتيات والمراهقات وأفراد مجتمع الميم الموسع (المثليون والمثليات ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين وعديمو الرغبة الجنسية وغيرهم) والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية وغيرهم من السكان المهمشين والممثلين تمثيلاً ناقصاً في عمليتنا لصنع القرار. ويجب علينا أن نشرك جميع الأشخاص بصورة مجدية في كل جانب من جوانب التخطيط والتنفيذ والرصد والمساءلة. وعلينا رفض السياسات التي تعوق حصولهم على الرعاية بسبب التحيز أو التمييز أو الوصم. فهذه الإجراءات ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء عالم أكثر مرونة في مواجهة تهديدات كتغير المناخ والجوائح المستقبلية والصراعات والأزمات.

وفيما يتعلق بالتغطية الصحية الشاملة، تشيد الولايات المتحدة بالجهود المتواصلة للنهوض بهذه الأولوية – وهي لبنة أساسية نحو تحقيق الإنصاف الصحي العالمي وتعزيز الأمن الصحي العالمي، بما في ذلك الوقاية من الجوائح المستقبلية والتأهب والاستجابة لها. ونشارك المجتمع العالمي في الحث على اتخاذ إجراءات للعودة إلى المسار الصحيح في جميع مجالات التغطية الصحية الشاملة الحرجة وفي استعادة الخدمات الصحية الأساسية إلى مستويات أفضل مما كانت عليه قبل الجائحة، ويفضّل أن يكون ذلك بحلول عام 2025. لقد أحرز إعلان التغطية الصحية الشاملة لهذا العام بعض التقدم المهم في هذه العناصر منذ عام 2019، بما في ذلك الصياغة القوية المتعلقة بالعاملين في مجال الرعاية الصحية وإتاحة التغطية الصحية الشاملة لأفراد الفئات السكانية المهمشة. كما يسلط الإعلان الضوء على أوجه القصور في تحقيق التغطية الصحية الشاملة على المستوى العالمي بحلول عام 2030، بما في ذلك الحالات التي لم يحرز فيها تنفيذ الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة في تقدما منذ عام 2019.

لقد تأثر العالم تأثراً بالغاً بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، حيث أصيب ما يقرب من بليون شخص وفقد أكثر من 7 ملايين شخص حياتهم، ناهيك عن الآثار المدمرة على الاقتصادات وسبل العيش والنظم الصحية. وبرهنت الجائحة على أن المجتمع العالمي لم يكن جاهزاً بما يكفي. فلا بد لنا من معالجة الثغرات التي

كشفت عنها جائحة كوفيد-19 والاستعداد للمستقبل. تقوم الولايات المتحدة بإدراج الدروس المستفادة من هذه الجائحة باستمرار، وسنواصل الاضطلاع بدورنا للاستعداد لاي حالة طوارئ صحية مقبلة والاستجابة لها. وقد وضع الإعلان السياسي لهذا العام، وهو الأول من نوعه في الجمعية العامة، علامة بارزة وأكد من جديد على مستوى رؤساء الدول أهمية مواصلة تعزيز الزخم السياسي والالتزام بالوقاية من الجائحة والتأهب والاستجابة لها، مع الحفاظ على اتساقها مع العمليات التي تتخذ من جنيف مقراً لها بشأن هيئة التفاوض الحكومية الدولية واللوائح الصحية الدولية.

ويأتي الاجتماع الرفيع المستوى المعني بمكافحة السل في وقت حرج. إذ بينما يواصل العالم اتخاذ خطوات نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة ويعمل على تحسين الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها، فإن آفة السل القديمة تودي بحياة أكثر من 1.6 مليون شخص كل عام. ولا تزال الولايات المتحدة أكبر مانح على صعيد ثنائي للجهود العالمية للقضاء على السل، التي أنقذت حياة أكثر من 75 مليون شخص حتى الآن. وقد عملنا مع الشركاء، لأكثر من عقدين من الزمن، للقضاء على السل من خلال الترصد والبرامج والجهود البحثية. وسنواصل ذلك التعاون، لا سيما من خلال مساهماتنا في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. ويحرز الإعلان السياسي بشأن السل لهذا العام تقدماً مهماً في تحديث الصياغة المتعلقة بالأهداف والإشارات إلى الصندوق العالمي وشراكة دحر السل، ويتضمن صياغة إضافية مهمة بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك الإشارة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

يؤسفنا أننا فوتنا فرصة تعزيز الالتزامات السابقة بشأن بعض المسائل الشاملة الحاسمة. فعلى سبيل المثال يظل النهوض بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للجميع واحترامها أمراً أساسياً لتعزيز المساواة بين الجنسين والصحة العالمية، وكذلك حماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص بكل تنوعهم. وتشعر الولايات المتحدة بخيبة الأمل لأننا لم نتمكن من التوصل إلى اتفاق لتجاوز الصياغة المتفق عليها سابقاً.

وبالإضافة إلى ذلك، نأسف لأن عبارة "أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة"، بالإضافة إلى القائمة الشاملة الكاملة للأشخاص الأكثر تهميشاً، بمن فيهم مجتمع الميم الموسع (المثليون والمثليات ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين وعديمو الرغبة الجنسية وغيرهم)، لا تظهر في النسخ النهائية لجميع الوثائق الثلاث. غير أننا نشيد بإدراج صياغة قوية بشأن أهمية النقص العالمي في العاملين الصحيين والتحديات التي يواجهونها في الوثائق الثلاث جميعها.

وإذ نعتمد الإعلانات السياسية الثلاثة في الجلسة العامة للجمعية العامة اليوم، تود الولايات المتحدة أن تكرر الإعراب عن قلقها البالغ إزاء الفقرات المتعلقة بالتجارة ونقل التكنولوجيا والمصطلحات المتعلقة بالأجر المتساوي عن العمل المتساوي.

السيد فان شالكويك (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تود جنوب إفريقيا تقديم التعليل التالي للموقف بعد اعتماد الإعلانات السياسية الثلاثة بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها (القرار 78/3)، والتغطية الصحية الشاملة (القرار 78/4)، والسل (القرار 78/5). أود أولا أن أشكر الميسرين المشاركين للإعلانات السياسية الثلاثة على عملهم الدؤوب خلال عمليات التفاوض الصعبة.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل كوبا بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين.

لقد شارك قادتنا في الاجتماعات الرفيعة المستوى كدليل على الالتزام بأن الصحة والحصول عليها حق من حقوق الإنسان وينبغي ألا يؤدي إلى ضائقة مالية أو أن يتأثر بمستويات الدخل. كما أظهروا التزامهم بالتصدي السريع للجوائح والقضاء على السل بحلول عام 2030. وأكدوا مجددا أهمية الصحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن الصحة استثمار في رأس المال البشري والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، في سبيل تحقيق كامل الاستفادة من الطاقات البشرية، وهي تسهم إسهاما كبيرا في تعزيز حقوق الإنسان وكرامته وحمايتهما وفي تمكين الناس كافة.

لقد كانت الاجتماعات الثلاثة الرفيعة المستوى بشأن الصحة حسنة التوقيت جد وقد عقدت في أعقاب جائحة مرض فيروس كورونا. فمن الواضح جدا، من خلال الدروس المستفادة خلال جائحة كوفيد-19 وآثارها، أنه عند التصدي لحالات الطوارئ والتحديات الصحية، يجب الالتفات على النحو الواجب إلى الإنصاف والوصول من دون عوائق إلى الأدوية الجيدة والميسورة التكلفة، بما في ذلك وسائل التشخيص والعلاجات واللقاحات من خلال نقل التكنولوجيا وبناء القدرات في مجال البحث والتطوير والابتكار، فضلا عن التصنيع المحلي والتمويل المناسب.

لقد أثبتت الجائحة أن الصحة العالمية غير متكافئة بطبيعتها وأن المصلحة الوطنية مقدمة على الالتزامات العالمية. وسلط اكتناز اللقاحات الضوء على حقيقة أن البلدان النامية تحتاج إلى الحصول من دون عوائق على المنتجات الصحية والتمويل ونقل التكنولوجيا والقدرات حتى تتمكن من الاستجابة على نحو مستدام لأي تفشيات مرضية وجوائح وأزمات صحية أخرى محتملة. بالإضافة إلى ذلك، أظهر تأثير التدابير القسرية الانفرادية انعدام الإنسانية أثناء حالات الطوارئ الصحية والأزمات الإنسانية من خلال القيود غير المباشرة المفروضة على الوصول إلى الموارد المنقذة للحياة والتدابير الطبية المضادة.

لقد شاركت جنوب إفريقيا في المفاوضات المتعلقة بالنتائج الصحية الثلاث من خلال مجموعة الـ 77 والصين ومجموعة الدول الإفريقية. ويساورنا القلق لأن العمليات المتعددة الأطراف تقوضت عندما أثارت المجموعتان المسائل ذات الصلة وتم تجاهل آرائها إلى حد كبير. ومما يؤسف له أن الإعلانات السياسية الثلاثة لم تعترف بأصوات بلدان الجنوب بشأن عناصر مهمة. ولو لم يكن من الضروري الاعتراف بالتدابير القسرية الانفرادية في الإعلانات السياسية الثلاثة، لأمكن على الأقل الاعتراف بالصياغة المتعلقة بالوصول من دون عوائق إلى أدوات علاجية جيدة وميسورة التكلفة كمسألة توفيقية.

وبينما نقبل اعتماد الإعلانات السياسية الثلاثة، يظل موقف جنوب إفريقيا ثابتاً بأن تلك النتائج لا تزال ناقصة وأنها لم تعترف باحتياجات البلدان النامية وتطلعاتها.

السيد الشندويلي (مصر): يرحب وفد مصر باعتماد الجمعية العامة الإعلانات السياسية الثلاثة الصادرة عن الاجتماعات رفيعة المستوى المنعقدة في أيلول/سبتمبر الماضي حول الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها (القرار 78/3)، والتغطية الصحية الشاملة (القرار 78/4) ومكافحة السل (القرار 78/5)، ويرحب بالرسالة التي يعكسها اعتماد هذه الإعلانات من تضافر الجهود الدولية سعيا للوصول إلى الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة. ويعرب وفد مصر عن تقديره لجهود ميسري المشاورات على نصوص الإعلانات الثلاثة.

تظل مصر ملتزمة بدفع الجهود الدولية تعزيزا لحق الجميع في التمتع بأعلى مستوى من الرعاية الصحية وبتضافر المساعي الرامية إلى تجاوز الفجوات التي أظهرتها جائحة فيروس كورونا من أجل معالجة انعدام المساواة الدولية التي كشفتها الجائحة. وتواصل مصر جهودها على الصعيد الوطني في هذا الإطار انطلاقا من رؤية مصر 2030 التي تهدف لتوفير أعلى مستوى معيشي للمواطنين، بما في ذلك الرعاية الصحية.

بالرغم من مشاركة مصر تطلع الدول النامية لأن تخرج الإعلانات الثلاثة بإشارات تلتزم برفع العراقيل التي تواجه الدول، خاصة النامية منها، في الوصول إلى الأدوات والتدابير الطبية المضادة والتكنولوجيا ذات الصلة وإتاحتها بصورة منصفة من دون عوائق على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة 275/77. إلا أنها تعتبر أن اعتماد الإعلانات السياسية يمثل تأكيداً دولياً على دعم مساعي الدول النامية لتعزيز نظمها الصحية الوطنية.

أما فيما يتعلق بنصوص الإعلانات المعتمدة اليوم، فيود وفد مصر أن يسجل في المحضر أن تفسيره لما جاء في الفقرة 52 من الإعلان السياسي بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، وفي الفقرة 62 من الإعلان السياسي بشأن التغطية الصحية الشاملة وما ورد فيهما بشأن الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية وخدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، إنما يأتي بناء على ما ورد في برنامج عمل مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية، ووفقا

لما يتوافق مع القوانين والتشريعات الوطنية المصرية وبما يتسق مع قيم المجتمع المصري.

السيد غال (هنغاريا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب هنغاريا باعتماد الإعلانات السياسية الثلاثة الصادرة بتوافق الآراء عن الاجتماعات الرفيعة المستوى بشأن المسائل المتصلة بالصحة (القرارات 78/3 و 78/4 و 78/5)، التي عقدت بالتعاقب في أيلول/سبتمبر خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة. ونود أن نعرب عن تقديرنا لميسري العمليات المتعددة على جهودهم الدؤوبة لضمان وصولنا، بوصفنا المجتمع الدولي، إلى إعلانات سياسية موجزة وعملية المنحى.

إن هنغاريا ملتزمة التزاماً ثابتاً بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك كفالة حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع بمختلف أعمارهم. إننا نرى أن الوقاية من الجوائح والاستجابة لها ينبغي أن تستند إلى الخبرات المهنية. ولا يمكن أن يكون إنقاذ الأرواح خياراً بين السياسة أو الأيديولوجيات. فتقع على عاتق الحكومات في جميع أنحاء العالم مسؤولية شاملة لإعداد أنظمة رعايتها الصحية لحالات الطوارئ الصحية العامة، بما في ذلك الأوبئة، وضمان تحقيق التغطية الصحية الشاملة.

وفيما يتعلق بالإعلانات السياسية المتعلقة بالوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها وبالتغطية الصحية الشاملة، فإننا نرحب بإشارة النصوص إشارة صريحة إلى الدور الرئيسي للحكومات ومسؤوليتها على جميع الأصعدة عن تحديد مسارها نحو تحقيق الأهداف المحددة في تلك الوثائق. لذلك تحتفظ هنغاريا، فيما يخص تنفيذ تلك الإعلانات السياسية، بالحق في تطبيق أحكام الوثائق وفقاً لقوانينها وتشريعاتها الوطنية السائدة، لا سيما فيما يتعلق بالفقرتين 7 و 34 من الإعلان السياسي بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها والفقرات 23 و 48 و 65 من الإعلان السياسي المتعلق بالتغطية الصحية الشاملة.

ونعتقد أن مسألة وضع السياسات والأولويات الوطنية للرعاية الصحية وتنظيمها يجب أن تُترك لحكومات الدول الأعضاء. ومن ذلك المنطلق ينبغي أن يستند مبدأ وصول أفراد مختلف المجموعات السكانية، مثل المهاجرين، إلى نظم الرعاية الصحية الوطنية إلى سياسات محددة على المستوى الوطني وأن يكون وفقاً لأحكام القانون الدولي المنطبقة. وموقفنا الثابت هو عدم تفسير أي من أحكام هذه الإعلانات على أنها تُنشئ أي حقوقٍ معترف بها حديثاً في ذلك الصدد.

السيدة دل أغويلا كاستيو (غواتيمالا) (*تكلمت بالإسبانية*): تشكر غواتيمالا وفود أوزبكستان وبولندا وإسرائيل والمغرب وغيانا وتايلند على المشاركة في تيسير العمليات الصحية الثلاث، وهي عملية استغرقت أسابيع عديدة من العمل المضني.

أود الإشارة إلى القرارين 78/3 و 78/4، اللذين اتخذا في هذه الجلسة العامة والمتضمنين للإعلانين السياسيين المعتمدين خلال الاجتماعين الرفيعي المستوى المعقودين في 20 و 21 أيلول/سبتمبر، على التوالي.

يؤكد بلدي من جديد التزامه بمواصلة العمل لتحقيق التغطية الصحية الشاملة. لكن غواتيمالا تنأى بنفسها عن الفقرة 52 من الإعلان السياسي بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، وعن الفقرة 62 من الإعلان السياسي بشأن التغطية الصحية الشاملة، وبالتالي توسيع نطاق طموحنا في الصحة والرفاه في عالم ما بعد مرض فيروس كورونا، ويأخذ في الاعتبار أن الصياغة الواردة في كلتا الفقرتين آنفتي الذكر تتعارض مع التشريعات الوطنية والسياسة العامة بشأن حماية الحياة والإطار المؤسسي للأسرة في غواتيمالا.

تعزز غواتيمالا حقوق الإنسان لجميع الأشخاص وتدافع عنها وتحميها من دون أي تمييز وبناء على مبدأ تقليدي. لذلك يعرب بلدي عن تحفظاته بشأن تطبيق المعايير والشروط والأحكام التي تتعارض صراحة أو ضمناً مع الدستور السياسي لجمهورية غواتيمالا ونظامها القانوني الداخلي، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المسائل المتعلقة بالحقوق الجنسية والإنجابية.

كما نحتفظ بالحق في تفسير مصطلح "الحقوق الإنجابية" الذي لا يشمل الإجهاض بالنسبة لدولة غواتيمالا. وليس هناك توافق دولي في الآراء بشأن تفسير الحقوق الإنجابية. ولدى غواتيمالا تشريع وطني ينص فقط على سياسات الصحة الجنسية والإنجابية، وليس على

الحقوق الإنجابية، التي يمكن تفسيرها على أنها الحق في الإجهاض أو ممارسات الإجهاض، وهو ما يتعارض مع التشريعات الوطنية للبلد.

وعلاوة على ذلك، يود وفد بلدي أن يشدد على أن الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية اتفقت على الشروع في عملية عالمية لصياغة والتفاوض بشأن اتفاقية أو اتفاق أو أي نوع آخر من الصكوك الدولية في إطار دستور منظمة الصحة العالمية لتعزيز الوقاية من الجوائح والمشاركة فيها والاستجابة لها، وهي عملية لا تزال قيد التفاوض. وفي ذلك الصدد ينبغي ألا يقوض هذا الإعلان السياسي العملية الجارية في جنيف، بل ينبغي أن يكون عنصرا يسهم فيها.

السيد وودروف (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود كغيري من المتكلمين البدء بشكر الرئيسين السابق والحالي للجمعية العامة والميسرين المشاركين على عملهم المضني الذي مكننا من اعتماد إعلانات سياسية صباح اليوم بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها (القرار 78/3)، والتغطية الصحية الشاملة (القرار 78/4)، ومكافحة السل (القرار 78/5). ويسرنا أننا تمكنا بعد شهور عديدة من المفاوضات من الوصول إلى توافق في الآراء بشأن طموحنا الجماعي هنا في الجمعية العامة بعد إقرار الإعلانات على أعلى المستويات خلال الاجتماعات الرفيعة المستوى لكل منها.

إن المملكة المتحدة ملتزمة بتعزيز صحة جميع الناس ورفاههم وبدفع عجلة التقدم نحو تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة. ونحن على استعداد لمواصلة الاضطلاع بدورنا في تنفيذ الالتزامات الواردة في الإعلانات.

لقد أعلنت المملكة المتحدة، خلال الاجتماعات رفيعة المستوى، عن حزمة بحوالي 500 مليون جنيه إسترليني لدعم الصحة العالمية، منها 295 مليون جنيه إسترليني للاستجابة لتفشي الأمراض وتحسين صحة الأمهات والأطفال في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، و 103 ملايين جنيه إسترليني لوقف انتشار الأمراض المعدية ودعم الصحة الجنسية والإنجابية، و 95 مليون جنيه إسترليني لمعالجة الأمراض الفتاكة في إفريقيا، و 5 ملايين جنيه إسترليني لمكافحة السل. وسيسهم ذلك التمويل في تعزيز النظم الصحية وتعزيز التعاون في مجال البحث والتطوير وتحسين التنسيق عبر قطاعات الصحة البشرية والحيوانية والبيئية وتحسين فرص الحصول على لقاحات وأدوية واختبارات مأمونة وفعالة.

ونرحب بزيادة التركيز على زيادة الاستثمار في الرعاية الصحية الأولية والسل. ويجب علينا إصلاح النظام المالي الدولي لتحقيق المزيد من التمويل للنظم الصحية والتأهب للجوائح في البلدان النامية، بما في ذلك من خلال زيادة الاستثمارات في صندوق مكافحة الجوائح. لكن يجب أن تكون الموارد العامة المحلية هي المصدر الرئيسي لهذه النظم الصحية الأقوى، إلى جانب الدعم الدولي المعزز.

وكذلك نحث على إحراز تقدم في المفاوضات بشأن اتفاق مكافحة الجوائح في جنيف للاتفاق على تدابير لتحسين الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، مع احترام السيادة الوطنية.

إن أحدث تقرير للرصد العالمي للتغطية الصحية الشاملة يضعنا أمام مشهد مفزع، ونرحب بالالتزام بتسريع إحراز تقدم عالمي نحو توسيع تغطية الخدمات وتوفير الحماية المالية وتعزيز القوى العاملة الصحية.

في حين أن السل لا يزال يفتك بمزيد من البشر بمعدل أعلى من أي آخر من الأمراض المعدية، فإننا نرحب بالالتزام بمضاعفة الجهود للعودة إلى المسار الصحيح للقضاء على السل بحلول عام 2030، ما سيساعدنا أيضاً في مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات.

غير أننا محبطون لأن الإعلانات لم تسر بخطانا إلى الأمام في مجالات المساواة بين الجنسين والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وهي جزء لا يتجزأ من تحقيق التغطية الصحية الشاملة وأهدافنا الصحية الأوسع للجميع. على الرغم من ذلك فإننا نأمل أن تكون الإعلانات بمثابة منصة يمكننا جميعا من خلالها المسير بطموح متجدد وتعاون وشراكة لتحقيق الصحة والرفاه للجميع.

وأخيرا، سيكون الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد في العام المقبل بشأن مقاومة مضادات الميكروبات فرصة تاريخية لمعالجة

مقاومة مضادات الميكروبات على نطاق عالمي حقيقي. ونتطلع إلى القيام بدورنا فيه أثناء مواصلتنا العمل معا للنهوض بالصحة العالمية.

السيد ناكاغاوا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نرحب باعتماد الإعلانات السياسية الصادرة اليوم بتوافق الآراء عن الاجتماعات الرفيعة المستوى بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها (القرار 78/3)، والتغطية الصحية الشاملة (القرار 78/4)، ومكافحة السل (القرار 78/5). ونود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا العميق للجهود المتفانية التي بذلها الميسرون المتشاركون – المغرب وإسرائيل، وتايلند وغيانا، وبولندا وأوزبكستان، على التوالي – فضلاً عن القيادة المقتدرة لكل من الرئيسين السابق والحالي للجمعية العامة.

إننا نقف على منعطف محوري في أعقاب جائحة مرض فيروس كورونا. فيجب علينا ألا ننسى الدروس التي تعلمناها. ويتعين على المجتمع الدولي أن يعيد إحياء روح هدفه الجماعي المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب في المجال الصحي وفي الاستعداد للجائحة التالية.

لقد كانت رحلتنا نحو التغطية الصحية الشاملة محفوفة بالصعوبات. وقد ازداد تعقيد التحديات ازدياداً مطرداً مع ظهور الانقسامات داخل المجتمع الدولي. في هذه الأوقات الحرجة علينا العودة إلى جوهر مهمتنا، وهو المبدأ البسيط والعميق المتمثل في عدم ترك أي أحد خلف الركب. ويجب علينا أن نستبصر في سيرنا قدماً بمنارة الكرامة الإنسانية، وأن نكفل استمرار التزامنا الثابت بتلك المبادئ. مع ذلك فإننا نقر، في سعينا إلى التوصل إلى توافق في الآراء، ببروز التحديات خلال المفاوضات، لا سيما فيما يتعلق بمسائل محددة تتعلق بالسياسات، مثل نقل التكنولوجيا. وتشدد اليابان على أهمية معالجة هذه المسائل في المنتديات والمؤسسات المكلفة تحديداً بإجراء تلك المناقشات، تمشياً مع إدارة الأطر ذات الصلة.

ويمثل اعتماد الإعلانات السياسية المتعلقة بالصحة اليوم نقطة الوسط في رحلتنا نحو خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتبقى اليابان حازمة في التزامها بمفهوم الأمن البشري، ونواصل مضاعفة جهودنا في السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من دون ترك أحد خلف الركب.

وختاماً لنتذكر أنه أمامنا رحلة طويلة لإتمام مهمتنا. وقد تكون التحديات أمامنا هائلة، لكن تفانينا في مبادئ الكرامة الإنسانية والتضامن والتعاون سيرشدنا نحو مستقبل يستطيع فيه جميع الناس الحصول على الرعاية الصحية الجيدة التي يستحقونها.

السيد نيكولينو (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): يدلي وفد بلدي بهذا البيان بشأن القرار 78/3 بصفته الوطنية. تؤيد الأرجنتين اعتماد ذلك الإعلان على أساس أنه يمثل خطوة إلى الأمام في التأهب للجوائح والوقاية منها والاستجابة لها. ونشدد على أهمية الإنصاف كمبدأ توجيهي. إن التعاون والتضامن هما الركيزتان المركزيتان اللتان ستمكنان من التصدي للتحديات المقبلة والاستعداد لحالة طوارئ صحية أخرى محتملة.

أيدت الأرجنتين في ذلك الصدد كل مبادرة إقليمية وعالمية ترمي إلى تيسير حصول الجميع على الإمدادات الأساسية، مثل اللقاحات والأدوية وغيرها من التكنولوجيات، وخاصة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، على نحو منصف ومجاني، أو بتكلفة ميسورة بما يكفي. وبالنسبة للأرجنتين، تعتبر الأدوية واللقاحات والعلاجات وغيرها من التكنولوجيات الصحية التي يتم تطويرها استجابة لحالة طوارئ صحية منافع عامة عالمية وعنصراً أساسياً من عناصر الحق في الصحة. وفي ذلك الصدد، ينبغي اتباع مبدأي الشفافية والمعقولية في الاتفاقات من أجل المساهمة في الوصول الشامل إليها وتوزيعها توزيعاً عادلاً.

كما تشدد الأرجنتين على الحاجة إلى تعزيز تمويل البلدان النامية وقدراتها على التأهب للجوائح والوقاية منها والاستجابة لها في المستقبل. وتعتقد في ذلك الصدد أنه ينبغي لأعضاء منظمة التجارة العالمية التصرف سريعاً لتمديد قرار المؤتمر الوزاري الثاني عشر المعني بالاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة ليشمل إنتاج وتوريد علاجاتٍ وتشخيصاتٍ لمرض فيروس كورونا، وفقاً للفقرة 8 من ذلك المقرر.

أخيراً، تعتقد الأرجنتين أنه لا يمكن النظر في نقل التكنولوجيا فقط على أساس طوعي وعلى أساس شروط متفق عليها بصورة متبادلة،

كما هو مقترح في الصياغة الحالية. فذلك سيعني ضمناً أنه سيكون بشروط تجارية بحتة، في حين ينبغي أن يكون بشروط تفضيلية للبلدان النامية من أجل السماح لتلك البلدان بالتطوير المحلي للتكنولوجيات على المدى الطويل.

السيد برابوو (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية تود إندونيسيا أن تهنئ الرئيس على اعتماد الإعلانات السياسية بشأن الوقاية من الأوبئة والتأهب لها والاستجابة لها (القرار 78/3) والتغطية الصحية الشاملة (القرار 78/4) ومكافحة السل (القرار 78/5) بتوافق الآراء. كما نود أن نعرب، علاوة على ذلك، عن تقديرنا لعمل الميسرين المشاركين في توجيه المداولات بشأن الإعلانات السياسية الثلاثة وقيادتها.

بوصفنا بلداً يبلغ عدد سكانه أكثر من 275 مليون نسمة موزعين على أكثر من 17,000 جزيرة، تؤدي هذه الإعلانات السياسية الثلاثة دوراً بارزاً في تعزيز تنفيذ التنمية المستدامة في قطاع الصحة في إندونيسيا. ولئن كان لكل موضوع من المواضيع المحددة أهمية كبيرة، فإننا نعتقد أيضاً أن الإعلانات السياسية مترابطة بعضها ببعض.

انطلاقاً من هذا الفهم، اضطلعت إندونيسيا بدور نشط في الإسهام بآرائها في صياغة الإعلانات السياسية بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها والتغطية الصحية الشاملة ومكافحة السل. ونحن على استعداد لدعم تنفيذ هذه الإعلانات السياسية الثلاثة على جميع المستويات، بما في ذلك في إطار الأمم المتحدة.

في ذلك الصدد، يسر إندونيسيا أيضاً أن تتشاطر أننا بادرنا، إلى جانب نيجيريا والفلبين وبولندا، بتحالف البلدان لمكافحة السل. ونود دعوة باقي البلدان إلى الانضمام إلى ذلك الكفاح الجماعي ضد السل.

السيدة بيرير (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): تعلق سويسرا أهمية كبيرة على هذه الإعلانات السياسية. فهي تمثل خطوة مهمة نحو رؤيتنا المشتركة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ونشكر الميسرين المشاركين على عملهم الدؤوب.

إننا نرى أن الإعلانات ليست مثالية. على وجه الخصوص، ترى سويسرا أن الإعلان السياسي بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها (القرار 3/78) ينبغي ألا يحكم مسبقاً على نتائج المناقشات التي لا تزال جارية في جنيف. وسيتعين التفاوض على الاختلافات المعلقة في صياغة الفقرة 43 بشأن الحصول على المنافع وتقاسمها بطريقة مناسبة ومشروعة في العمليات الجارية في منظمة الصحة العالمية لكي تدعم سويسرا محتواها. لكن سويسرا تؤيد توافق الآراء الحالي، لأننا نعلق أهمية كبيرة على الهدف العام المتمثل في النجاح في اعتماد الإعلانات السياسية رسمياً. ويؤسفنا أن ذلك الهدف لم يتحقق قبل الأسبوع الرفيع المستوى.

ويبدو لنا أن محاولات تعديل النصوص بعد موافقة رؤساء الدول والحكومات عليها أمرا يثير قلقا بالغا. فإعادة النظر في الجوانب الأساسية للإعلان بعد تقديم النص بالفعل إلى قادتنا أمر في غاية الإشكالية.

ختاماً نود الإعراب عن قلقنا إزاء هذه العملية. وندعو الدول الأعضاء إلى عدم السماح لهذه الحالة بأن تشكل سابقة جديدة، ونأمل أن يتم تجنب هذا النهج في مفاوضاتنا المقبلة.

السيد صحراوي (الجزائر): بداية، السيد الرئيس، تعرب الجزائر عن عميق ارتياحها لتوافق الآراء بين أعضاء الجمعية العامة على اعتماد القرارات 3/78 و 4/78 و 5/78، وإن كان عدم إيجاد توافق حولها خلال فترة التفاوض يدلل على تباين وجهات الرؤى وعمق الهوة بين الدول، لا سيما دول الشمال والجنوب.

يأتي اتخاذ هذه القرارات في أعقاب جائحة كوفيد-19 التي أكدت مرة أخرى على أهمية جعل الصحة على رأس أولويات المجتمع الدولي ومحوريتها في تحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمعات سليمة وعالم أفضل. اليوم، وبعد أن تم طي صفحة المفاوضات بكل تعقيداتها، حان الوقت لتوحيد الجهود والعمل على تنفيذ التزاماتنا التي تم التوافق عليها وجعلها واقعاً ملموساً في سبيل تحقيق التغطية الصحية الشاملة للجميع بما يعزز النظم الصحية الوطنية ويكفل حق الجميع في الصحة ويجعل العالم أكثر استعداداً للتعامل مع الأوبئة ومجابهتها.

لقد شكلت المفاوضات حول القرارات المتعلقة بالصحة خلال الفترة الماضية تحدياً لجميع الوفود، خاصة وفود الدول النامية صغيرة العدد، نتيجة الضغط الذي فرضته وضرورة مراعاة اعتماد مقاربة شاملة في مختلف المسارات التفاوضية، ما كان يستوجب تنظيماً وتنسيقاً أكبر بين جميع المشاركين في العملية التفاوضية، وهو ما أكدته جميع الوفود حتى قبل بداية التفاوض. هذا الحرص تجلى في الفقرة العاملة 11 من القرار 275/77 التي تشدد على أهمية ضمان أن يراعى في تنظيم الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها التنسيق بين الاجتماعين رفيعي المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة وبشأن السل. وتم تعكس هذا الأمر في الفقرة السادسة من القرار 4/78، الذي اتخذ اليوم والتي تنص على الاعتراف بأهمية التنسيق بين الأمور المتعلقة بالصحة في العملية الجارية خلال الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة.

إلا أن بلدي يلاحظ، للأسف، عدم الاتساق بين قرار التغطية الصحية 4/78 وقرار الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها 3/78 في شقهما المتعلق بنقل التكنولوجيا. ومن ثم تنأى الجزائر بنفسها عن الفقرة 39 من القرار 3/78 وتؤكد على أن الصيغة التوافقية هي صيغة الفقرة 74 من القرار 4/78 التي يجب استعمالها في القرارات المقبلة، لا سيما تلك المتعلقة بالصحة. والأمر ذاته ينطبق على الفقرة 52 من القرار 3/78 التي لا تتوافق والفقرة 62 من القرار 4/78 التي تعبر عن الصيغة التوافقية المستعملة. وعليه تنأى الجزائر بنفسها عن الفقرة 52 من القرار 3/78 وتؤكد رفضها إعادة صياغة صيغة خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

كما تعتبر الأسرة الوحدة الأساسية للمجتمع وتقوم أغلب النظم الصحية الوطنية على أساس برامج تأخذ دورها الإيجابي في الاعتبار. وفي هذا الصدد تعرب الجزائر عن أسفها لحذف الصيغة المتعلقة بدور الأسرة في قرار مكافحة السل 5/78 على الرغم من كونه صيغة توافقية، وتأمل في تلافي ذلك في القرارات المقبلة.

تعرب الجزائر عن عميق أسفها لعدم التوافق حول إدخال صيغ من مقرر جمعية الصحة العالمية SSA2(5) حول إتاحة التدابير المضادة الطبية بدون عوائق، وتؤكد على أن هذا العنصر يضمن الإنصاف في التعامل مع الجوائح ويكفل حقوق الدول النامية بعيداً عن السياسات الحمائية الأحادية التي تصاعدت خلال جائحة كوفيد-19.

في هذا السياق تبدي الجزائر استغرابها من عدم تضمين أي من القرارات الثلاث صيغة حول التأثيرات السلبية للإجراءات القسرية الانفرادية بالرغم من مطالبة عديد الدول والمجموعات المنخرطة في التفاوض لا سيما مجموعة الـ 77 والصين ومجموعة الدول الإفريقية، وتؤكد على أن الصيغة التوافقية المستخدمة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 يجب أن تكون مرتكز التفاوض مستقبلاً لإيجاد توافق في الآراء يأخذ في الاعتبار مواقف جميع الدول ومصالحها.

وأخيراً، نأمل أن تشكل القرارات التي اتخذت اليوم انطلاقة متجددة نحو المزيد من التعاون في سبيل تمتع الجميع بخدمات صحية عالية الجودة، بعيدا عن أي تأثيرات مادية حادة، لا سيما في الدول النامية، الأمر الذي يستدعي تضامناً أكبر من خلال زيادة التمويل وتسريع تحويل التكنولوجيا نحو دول الجنوب بما يعزز إمكانياتها ويعزز نظمها الصحية الوطنية.

السيدة ماتوس مننديس (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلمت بالإسبانية*): أود أولاً أن أشير إلى عملية التفاوض بشأن الإعلان السياسي بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها (القرار 3/78). تود الجمهورية الدومينيكية الإعراب في ذلك الصدد عن خالص امتنانها للميسرين المشاركين للإعلان السياسي، سفيري المغرب وإسرائيل، على التزامهما وقيادتهما الثابتين، مما أدى لنجاح تلك العملية بالغة الصعوبة.

لقد استمرت المفاوضات على مدى أربعة أشهر تقريباً، وتطلبت أياماً مطولة من الحوار وساعات كثيرة من المحادثات، سواء مع فرقنا في جنيف أو في عاصمتنا. ولكن نظراً لحداثة الموضوع، وجدنا أنفسنا في مواجهة العديد من التحديات، مثل ضمان زيادة التنسيق مع العمليات الأخرى ذات الصلة. لكننا تمكنا من التوصل إلى وثيقة تعكس إلى حد كبير مصالح جميع الأعضاء، وتغلبنا تدريجياً على العقبات بمثابرة.

إن من الضروري أن نسلط الضوء على التحديات التي واجهتنا خلال تلك العملية بغية تعزيز تنسيق أفضل في المفاوضات المقبلة، لا سيما فيما يتعلق بالصياغة التوافقية، باستخدام مفاوضات موازية، نشارك فيها نحن أيضاً. وعلى الرغم من أننا كنا نأمل في تحقيق توازن أفضل فيما يتعلق ببعض العناصر الواردة في الإعلان، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل ذات الأولوية، فإن الجمهورية الدومينيكية ظلت تؤيده وتدعمه دعماً كاملاً. ويقدم النص توصيات لتحسين نهج كلي وشامل للتدابير اللازمة لتعزيز النظم الصحية والمؤسسات المشاركة فيها، مما يجعل التأهب للجائحة شرطاً أساسياً.

وأود اغتنام هذه الفرصة للإعراب أيضاً عن شكرنا وتهانينا لسفراء أوزبكستان وبولندا وتايلند وغيانا، الذين قادوا صياغة الإعلان السياسي بشأن التغطية الصحية الشاملة (القرار 4/78) ومكافحة السل (القرار 5/78). وتؤيد الجمهورية الدومينيكية تلك الإعلانات تأييداً كاملاً.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في سياق تعليل المواقف بعد اعتماد مشروع القرار.

بالنيابة عن رئيس الجمعية العامة، أود الإعراب عن خالص تقديري للممثلين الدائمين لأوزبكستان وبولندا وتايلند وبولندا والمغرب وغيانا وأفرقة الخبراء المعنية، الذين أداروا باقتدار وصبر المناقشات والمفاوضات المعقدة في المشاورات غير الرسمية بشأن هذه الإعلانات السياسية. وأنا على ثقة بأن أعضاء الجمعية يشاركونه الإعراب لهم عن خالص تقديرنا.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 125 من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة 12/15.